

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9345

الثلاثاء، 13 حزيران/يونيه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة المهيري/السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
	إكوادور السيد بيريس لوس
	ألبانيا السيد خوجة
	البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا السيدة لوي
	الصين السيد جانغ جون
	غابون السيد إمونغولت
	غانا السيد أفريي
	فرنسا السيد دو ريفيير
	مالطة السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
	موزمبيق السيدة كوموان
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد كيري
	اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

تغير المناخ والسلام والأمن

رسالة مؤرخة 5 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للإمارات العربية

المتحدة لدى الأمم المتحدة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-16645 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين:

تغير المناخ والسلام والأمن

رسالة مؤرخة 5 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2023/408)

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء الموقرين والممثلين الرفيعي المستوى الآخرين. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، الأردن، إسبانيا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البحرين، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بولندا، تايلند، جزر مارشال، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفينيا، سنغافورة، سيراليون، شيلي، العراق، غواتيمالا، فييت نام، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لايفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النمسا، نيكاراغوا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليونان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد جان - بيير لأكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ الرئيس السابق لكولومبيا وحائز جائزة نوبل للسلام وعضو مجلس الحكماء صاحب السعادة خوان مانويل سانتوس كالديرون؛ السيدة سلمى قري، الخبيرة في شؤون المناخ والسلام والأمن بالمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية .

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيدة لورا أولسون، المراقبة الدائمة ورئيسة وفد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لدى الأمم المتحدة؛ والسيدة ليتيسيا كورتوا، المراقبة الدائمة ورئيسة وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/408، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 5 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة تحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد لأكروا.

السيد لأكروا (تكلت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للإمارات العربية المتحدة لتجمعنا هنا اليوم لمناقشة المناخ والسلام والأمن. وأود أيضا أن أعرب عن شكري على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة.

خلال السنوات القليلة الماضية، واجهت معظم عمليات الأمم المتحدة للسلام بيئة أمنية وسياسية متدهورة. وإلى جانب التحديات الأخرى العابرة للحدود، فإن التدهور البيئي والظواهر الجوية القاسية التي يضخمها تغير المناخ تشكل تحديا متزايدا لقدرتنا على تنفيذ ولاياتنا.

واليوم، تقدر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن ما يقرب من 3,5 بليون شخص يعيشون في "مناطق مناخية ساخنة"، ومن المتوقع أن تزداد مخاطر السلام والأمن المرتبطة بالمناخ. وكما هو مبين في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن المخاطر المناخية وغير المناخية، مثل فقدان التنوع

جنوب السودان للتعامل مع الفيضانات وبناء السدود على أساس التفرد حتى يتمكنوا من حماية البنية التحتية الحيوية مثل مخيمات النازحين داخليا وقواعد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والطرق الرئيسية ومهبط الطائرات.

وفي الصومال، دمرت سنوات من الصراع قدرة الدولة والمجتمعات على الصمود. والجفاف الحالي، وهو الأسوأ منذ أربعة عقود، يفاقم مواطن الضعف ويسهم في النزوح والجوع والمظالم.

وفي العراق، أدت ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة والعواصف الترابية إلى زيادة الضغط على العلاقات بين الطوائف.

وفي هذه الأماكن وغيرها الكثير، تعيد الآثار المتتالية لتغير المناخ تشكيل معايير عملنا بشأن منع نشوب النزاع وصنع السلام وبناء السلام وحفظ السلام. إن مراعاة تغير المناخ في كل ما نقوم به، كما طلب هذا المجلس أيضا في عدد من الحالات، لم يعد خيارا.

وكان اقتران الضعف إزاء تغير المناخ وانعدام الأمن أيضا موضوعا متكررا في المشاورات العالمية بشأن الخطة الجديدة للسلام، مما يعكس الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع.

وفي جهودنا للتصدي لتغير المناخ، نسعى إلى التخفيف من المخاطر الأمنية بشكل مترادف، حتى نتمكن من تحقيق فوائد مشتركة وخلق مستقبل أقدر على الصمود. فدمج منظور المناخ في جهود السلام والأمن يعني أيضا توسيع نطاق مجموعة أكثر تنوعا من صانعي القرار والترحيب بهم. فعلى سبيل المثال، تسلط اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الضوء على أن المشاركة الهادفة للمرأة في صنع القرار بشأن التكيف مع المناخ والموارد الطبيعية تؤدي إلى نتائج أكثر استدامة وشمولا.

وبشكل عام، تسعى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام إلى إدماج الاعتبارات المناخية في عملنا. وكان هذا هو الطموح الدافع وراء إنشاء آلية الأمن المناخي، وهي مبادرة مشتركة بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام وبرنامج

البيولوجي والصراع العنيف، سوف تتداخل بشكل متزايد. ونحن نرى بالفعل علاقة قوية بين الدول الأعضاء التي تواجه الهشاشة وتلك التي تواجه تغير المناخ. ومن بين البلدان الـ 16 الأكثر تأثرا بتغير المناخ، تستضيف 9 منها بعثة ميدانية للأمم المتحدة، وهي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان وأفغانستان والصومال ومالي وهايتي واليمن. ومن المهم أيضا ملاحظة أن غالبية عمليات الأمم المتحدة للسلام تنتشر في سياقات تتسم بدرجة عالية من التأثير بتغير المناخ ومستويات عالية من عدم المساواة بين الجنسين.

إن بعثات الأمم المتحدة الميدانية لا تملك الحل النهائي للظاهرة العالمية لتغير المناخ، الذي يجب أن يتأتى في شكل التكيف والتخفيف والتمويل. ولكن عمليات الأمم المتحدة للسلام تتأثر بشدة بتداعيات تغير المناخ. وتشهد بعثاتنا بشكل مباشر مواطن الضعف المزدوجة التي يشكلها تغير المناخ وانعدام الأمن. وفي عدد من الدول المضيفة لنا، يؤدي تغير المناخ إلى تناقص الموارد الطبيعية، مما يؤثر على التماسك الاجتماعي ويؤدي إلى النزاع. وخلال السنوات القليلة الماضية، رأينا، على سبيل المثال، كيف أن طرق التنقل المتغيرة للترحال الرعوي بسبب التغيرات في أنماط الطقس الموسمية يؤدي إلى تفاقم التوتر والنزاع بين رعاة الماشية والمزارعين.

في مالي، يتفاعل هذا التحدي سلبا مع الاعتماد الكبير على الزراعة البعلية التي تقلصت بسبب تغير المناخ وزيادة الطلب المتزامنة بسبب النمو السكاني.

وفي جنوب السودان، تتضرر 8 ولايات من أصل 10 بالفيضانات، مما يؤدي إلى نزوح مؤقت ومطول. وهذا يضع المجتمعات المختلفة في تجاوز مع بعضها البعض ويكتف المنافسة على الموارد. والفيضانات تحد من قدرة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على التنقل، حيث تدفعهم إلى استخدام المروحيات أو القوارب التي يزداد الطلب عليها وينقص عرضها. وبالطبع، هذا هو الحال أيضا بالنسبة لزملائنا في المجال الإنساني. ويتحول المهندسون العسكريون في

للمناخ. ويمكن للتعاون التقني أن يفتح مداخل جديدة للحوار وبناء الثقة بين الأطراف وأن يساعد على كفاءة قابلية تنفيذ اتفاقات السلام في الأجل الطويل. وتقدم المذكرة الإجرائية الصادرة عن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بشأن الوساطة المستتيرة بالمعلومات عن المناخ، التي نشرت في العام الماضي، إرشادات في هذا المجال.

كما يوفر بناء السلام المستتير بالمعلومات عن المناخ إمكانية تحقيق فوائد تكميلية. فالعمل المناخي وبناء السلام يشتركان في العديد من الأهداف نفسها، وهي إقامة مجتمعات قادرة على الصمود وعادلة وشاملة للجميع. ويمكن للمشاركة المنسقة في كلا المجالين أن تعزز تحقيق أهداف متعددة بشكل متزامن. وهذا ما أكدته تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الذي أبرز أن بناء السلام المراعي للمناخ والنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية يوفران سبلا جديدة محتملة لبناء السلام.

ومع ذلك، لم تستكشف بعد قدرات المرأة على معالجة آثار المناخ ودفع عملية بناء السلام، على الرغم من أن الأدوار التي تؤديها في توفير المياه والغذاء تضعها بشكل فريد كعامل تغيير. ويضطلع صندوق الأمين العام لبناء السلام بدور حافز هام في هذا الصدد. ففي اليمن، على سبيل المثال، حيث تعد ندرة المياه التي تفاقم بسبب تغير المناخ عاملا مزعزا للاستقرار، ساعد الصندوق في تعزيز الهياكل المحلية لإدارة المياه في وادي ريما. ومن خلال اتباع نهج مبتكر لإشراك المرأة في إدارة المياه المحلية وحل النزاعات، تمكن المشروع من زيادة الوصول إلى الموارد الطبيعية والحد من التوترات القبلية.

وبشكل عام، منذ عام 2017، استثمر الصندوق في أكثر من 70 مشروعا لبناء السلام مستتيرا بالمعلومات عن المناخ نفذها 21 كيانا مختلفا حول العالم، لا سيما في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، استفاد 7 بلدان من أصل الـ 10 الأكثر عرضة لتغير المناخ من مشاريع صندوق بناء السلام.

وقد ساعدنا استعراض اختتم مؤخرا للمشاريع المتصلة بالمناخ، بدعم من الصندوق، على تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من

الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومنذ عام 2018، قدمت الآلية دعما متعدد التخصصات للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة لفهم الروابط بين المناخ والسلام والأمن ومعالجتها بشكل أفضل.

وتماشيا مع ولاياتنا، حددنا عددا من مجالات العمل ذات الأولوية في بعثات الأمم المتحدة الميدانية. فأولا، نقوم بالاستثمار في قدرة عملياتنا للسلام على توقع الصلات بين تغير المناخ والسلام والأمن ومعالجتها. وكان نشر قدرات مكرسة بشأن المناخ والسلام والأمن في عدد متزايد من البعثات الميدانية عاملا حاسما. وأدى إدماج الاعتبارات المناخية في جميع مراحل عملها إلى تعزيز قدرات البعثات على تنفيذ الولايات التي أناطها بها مجلس الأمن.

ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، يقدم مستشار شؤون المناخ والسلام والأمن في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان التدريب ويعزز تبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والعاملة في مجال السلام والأمن في جنوب السودان من خلال الفريق العامل المعني بتغير المناخ. كما يدعم المستشار النظراء الحكوميين على المستويات الوطنية والإقليمية والمجتمعية لمعالجة المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، العمل مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ودعم عمليات الحوار بين القبائل في الولايات المتضررة من الفيضانات.

ويمثل الابتكار وتحليل البيانات مجالين رئيسيين لبناء القدرات يمكن أن يطرحهما المستشارون المعنيون بالمناخ والسلام والأمن في بعثاتنا الميدانية. وبمساعدة شركاء الابتكار، بدأنا في استخدام الصور الساتلية والتعلم الآلي لفهم الاتجاهات المناخية بشكل أفضل وتعزيز القدرة على الإنذار المبكر. كما أن تحسين القدرة على جمع البيانات واستخدامها وتحليلها سيساعدنا أيضا على تعزيز فهمنا للطرق التي يؤثر بها تغير المناخ على السلام والأمن وعلى الممارسات الجيدة الناشئة لإدارة هذه المخاطر.

ثانيا، نقوم بتعزيز المنافع المتبادلة للعمل المناخي وعملنا في مجال السلام والأمن. فصنع السلام مجال يتطلب اتباع نهج مراعية

التعزيز. وكانت إحدى النتائج الرئيسية التي توصل إليها هي أهمية اتباع نهج مرنة عابرة للحدود تستثمر في بناء السلام والعمل المناخي المراعي لظروف النزاع.

إن زيادة الاتساق بين العمل المناخي والسلام والأمن ليست ضرورة حتمية من ضرورات السياسة العامة فحسب، ولكنها أمر منطقي من الناحية الاقتصادية أيضا. فمن شأن مواءمة آليات بناء السلام وتمويل المناخ - سواء التابعة للأمم المتحدة أو غير التابعة لها - أن تسمح لنا بتحسين النظم لاستخدام الموارد المحدودة بطرق أكثر كفاءة وتأثيرا.

ثالثا، بينما تعمل الأمم المتحدة على التخفيف من حدة تغير المناخ على نحو أكثر استباقية، يتحتم علينا بشكل متزايد ألا نكون سببا آخر له. لذلك نحن نعمل على الحد من بصمتنا البيئية، بما في ذلك من خلال تحسين الانتقال إلى كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة.

إن أكبر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعتمد اليوم بشكل حصري تقريبا على مولدات تستخدم وقود الديزل المستورد المكلف الذي يتطلب النقل في ظل ظروف بالغة الخطورة في كثير من الأحيان. وفي بعض السياقات، تعد هذه البعثات من بين أكبر المصادر المنفردة لاستهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة في البلدان المضيفة لها. ومن ناحية أخرى، فإن العديد من البلدان المضيفة هي من بين أقل البلدان ربطا بالكهرباء في العالم، حيث هناك مجتمعات لديها بعض من أعلى تكاليف الطاقة في العالم.

وعلى الرغم من أن الطاقة المتجددة غالبا ما تكون مصدرا أرخص للطاقة في ظل هذه الظروف، فإن الدول المضيفة والمجتمعات المضيفة نادرا ما تستفيد من الاستثمارات في المناخ والطاقة المتجددة. وفي الفترة 2021-2022، تم توليد ستة في المائة من الكهرباء التي تستخدمها عمليات الأمم المتحدة للسلام من مصادر الطاقة المتجددة. واسترشادا بالاستراتيجية البيئية لعمليات السلام، تقوم الأمم المتحدة تدريجيا بإدخال حلول الطاقة المتجددة، مما يقلل من بصمتنا البيئية

ويقل أيضا من تعرض قوافل الوقود لمخاطر أمنية. وفي هذا الصدد، نرحب بالشراكة الواعدة جدا بين الولايات المتحدة ونيبال لنشر نظام هجين للطاقة الشمسية واسع النطاق في رمبيك، جنوب السودان.

وبدعم من إدارة الدعم العملياتي، تنتظر عمليات السلام الآن في السبل التي يمكن بها لاحتياجاتها من الطاقة وبصمتها واستثماراتها في الهياكل الأساسية أن تسهم إسهاما إيجابيا في الجهود التي تبذلها الدول المضيفة لتحسين فرص الحصول على الطاقة النظيفة. وتستخدم عملتا الأمم المتحدة للسلام في مالي والصومال أيضا نهجا ابتكارية لمصادر الطاقة المتجددة من خلال الشراكات مع الدول المضيفة والقطاع الخاص.

ولتأمين فرص مماثلة في مواقع البعثات الأخرى، من الأهمية بمكان الحصول على الدعم من حكومات الدول المضيفة وشركات القطاع الخاص والجهات الفاعلة في مجال التنمية. ونشكر الإمارات العربية المتحدة والنرويج على تدشين الاتفاق بشأن الطاقة المتجددة في عمليات السلام، وهو أداة هامة للجمع بين الشركاء المناسبين. فالاتفاق يهدف إلى خفض التكاليف التشغيلية والمخاطر الأمنية وانبعاثات غازات الدفيئة لبعثات حفظ السلام، مع ترك إرث إيجابي من البنية التحتية للمجتمعات المضيفة.

وسيوافق اجتماع الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام لعام 2023، الذي سيعقد في غانا في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، فرصا إضافية لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال توليد تعهدات تلبي احتياجات الأمم المتحدة، سواء كانت للقدرة المتخصصة أو احتياجات جديدة لبناء القدرات والتدريب أو توسيع نطاقها، وتجهيز الشراكات في مجالات رئيسية، بما في ذلك البيئة.

وبالنظر إلى الروابط المتنامية بين تغير المناخ والسلام والأمن، فضلا عن التغيرات الأوسع نطاقا في ديناميات النزاع في المناطق التي نعمل فيها، يجب أن نواصل التكيف مع تغير المناخ. يمكننا معا بناء مستقبل تعزز فيه جهودنا في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وصنع السلام وحفظ السلام معالجة أزمة المناخ ويكملها التزامنا بمعالجتها.

في جميع أجزاء الاتفاق. وإصلاح الطبيعة هو في الواقع أحد العقوبات المذكورة تحديدا لأولئك الذين يتحملون القدر أكبر من المسؤولية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ولأن الاتفاق لم يُنفذ بفعالية، فقد ازداد العنف وإزالة الغابات في بعض المناطق التي غادرتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية. ومن ناحية أخرى، تكاتف المقاتلون السابقون والمجتمعات المحلية في العديد من الأماكن للحفاظ على غاباتنا وأنهارنا وللترويج للسياحة البيئية، وهو مثال جيد على المصالحة - ليس بين البشر فحسب، بل وبين البشر والطبيعة أيضا.

في عام 2018، قبل شهرين من ترك مناصبي، عدت إلى سيرا نيفادا لإعادة العصا. وكدليل على إنجاز المهمة، أعطيت زعماء شعوب أرهواكو، وكوغي ثلاثة أشياء: نسخة من اتفاق السلام ومعلومات عن سياساتنا البيئية الجريئة جدا ونص أهداف التنمية المستدامة، التي شهد هذا المبنى الموافقة عليها في عام 2015، والتي قامت كولومبيا بدور رئيسي في وضعها.

وما أدهشني، أنهم طلبوا مني الاحتفاظ بالعصا لأن مهمتي لم تنته بعد. وقالوا إن أهداف التنمية المستدامة تفقد البعد الأكثر أهمية - البعد الروحي، مما يعني أن البشر يجب أن يقلوا ويفهموا أن الحياة هي الطبيعة؛ فالأنهار والمحيطات والأشجار كلها تنبض بالحياة، وكلها لها حقوق، وينبغي معاملتها على قدم المساواة. وهم على حق.

عدت من الفاتيكان أمس، حيث وجه البابا فرنسيس الدعوة إلى 30 من الحائزين على جائزة نوبل للسلام للمشاركة في اللقاء العالمي الأول حول الأخوة الإنسانية. ووجهنا نداء في إعلاننا من أجل بناء أخوة بيئية وصنع السلام مع الطبيعة، لأن "كل شيء يتعلق بكل شيء". وينبغي للمجلس أن يتبنى ذلك النداء.

لقد تجاهلنا لفترة طويلة الطبيعة ودورها الحاسم في الحفاظ على البشرية والكوكب. والحقائق العلمية واضحة الآن ومفادها أننا إن أردنا عكس الآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن تغير المناخ، فيجب علينا تحقيق الاستقرار في علاقتنا مع الطبيعة. ولا يمكن معالجة فقدان

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيد لأكروا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد سانتوس كالديرون.

السيد سانتوس كالديرون (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعود إلى مجلس الأمن. وأود أن أشكر البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة على هذه الدعوة.

أود أن أبدأ بحكاية. في اليوم الذي كنت سأؤدي فيه اليمين الدستورية رئيسا لكولومبيا، ذهبت إلى سيرا نيفادا، وهي واحدة من أكثر سلاسل الجبال تنوعا بيولوجيا وجمالا في العالم - ومسقط رأس ممثلنا الدائم - لأطلب الإذن من إخواننا الأكبر والأكثر حكمة، من شعبي أرهواكو وكوغي، وهما الشعبان الأصليون اللذان يعيشان هناك والمعروف بأنهما أفضل من حافظ على حضارة ما قبل الإسبان.

لقد منحوني مباركتهم، ومعها عصا وتقويض:

وحذروني قائلين: "فلتصنع السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية، ولكن فلتصنع أيضا السلام مع الطبيعة. فلن ينجح السلام بين البشر ما لم تصنع السلام مع الطبيعة الأم أيضا".

وطلبوا مني العودة عندما أنتهي من مهمتي. وكما يعلم المجلس تمام العلم، بعد ست سنوات من المفاوضات، أنهينا 50 عاما من الحرب مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية، ولم يعد هناك وجود لجماعة حرب العصابات تلك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني للمجلس على الدعم الكبير الذي قدمه على مدى سنوات طوال لعملية السلام الكولومبية. ولا يزال ذلك الدعم أساسيا وبيّن أنه عندما يتحد المجلس، يمكنه أن يسهم إسهاما كبيرا في السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

إن الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا، اتفاق السلام الكولومبي، فريد من نواح كثيرة. فهو يتضمن فصلا يتعلق بالمسائل الجنسانية وفصلا يتعلق بالشؤون العرقية، وأصبح الضحايا وحقوقهم محور المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن الطبيعة كانت ضحية أيضا، فإن حماية البيئة مشار إليها

التنوع البيولوجي وتغير المناخ بشكل منفصل. ففي بلدان مثل بلدي، تبين أن الحفاظ على الغابات أكثر فعالية ولا يقل أهمية عن خفض الانبعاثات الصادرة عن الوقود الأحفوري.

إن مؤتمر تغير المناخ هذا العام، في دبي، ذو أهمية قصوى لأننا لا نستطيع الاستمرار في تأجيل القرارات الحاسمة الأهمية لبقاء البشرية.

ويتمثل أحد الإنجازات العظيمة للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الربط الصريح بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتحديد الالتزامات والإجراءات المشتركة بموجب كل منهما. والأفضل من ذلك، يمكننا دمجها في اتفاقية واحدة. وأعلم أن هذا وضع مثالي مستحيل في ظل الظروف الحالية. والنقطة التي أرمي إليها هي أن الاتفاقيتين ينبغي أن تعملوا معاً للاعتراف بحماية الطبيعة وتمويلها بشكل كاف بغية ضمان دورها كحل أساسي لأزماتنا المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي وكشرط ضروري لتحقيق السلام والحفاظ عليه.

إنني عضو في مجلس الحكماء، الذي يضم مجموعة من القادة المستقلين أسسها نيلسون مانديلا، وكان رئيسه السابق كوفي عنان، ونائب الرئيس حالياً هو بان كي - مون. ونحن في مجلس الحكماء متحدون في التزامنا بالسلام وحقوق الإنسان والعدالة وكوكب مستدام. ومهمتنا هي دعوة قادة العالم إلى تكثيف الجهود والتصدي للتهديدات الوجودية التي تواجه البشرية: أزمة المناخ والجوائح والأسلحة النووية، والآن الذكاء الاصطناعي أيضاً، وهو الأمر الذي يجب تنظيمه بشكل عاجل.

ويساورنا القلق من أن الناس يفقدون الثقة في النظام المتعدد الأطراف. ولا تزال الانقسامات العميقة تقوض قدرة المجلس على الوفاء بولايته الأساسية. وفي هذا الصدد، أشيد بالقرار الحكيم الذي اتخذته

دولة الإمارات العربية المتحدة - بوصفها الدولة المضيفة للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن

تغير المناخ - بوضع المناخ والسلام والأمن على جدول الأعمال. وعلى الرغم من رغبة بعض أعضاء المجلس في التعامل مع تغير المناخ والأمن بوصفهما مسألتين منفصلتين، فإن عواقب تغير المناخ والنزاع تتلاقى بوضوح شديد في العالم الحقيقي.

فتغير المناخ يؤدي إلى تفاقم التهديدات للأمن البشري وتضرر الحرب بالطبيعة والبيئة بطرق عديدة، من تدمير السدود - انظروا فحسب إلى أوكرانيا - إلى الهجمات على خطوط أنابيب النفط والأراضي الزراعية التي توفر سبل العيش للمجتمعات الريفية. فلتنظروا إلى بلدي. وعلى الرغم من أن النزاع والنزوح المدفوعين بتغير المناخ لهما تأثير غير متناسب على النساء، فقد أظهرت النساء قيادة كبيرة في إيجاد الحلول - من حل النزاعات المائية المحلية في اليمن إلى مقاومة الجرائم البيئية في كولومبيا.

ويجب على المجلس أن يكتف جهوده وأن يؤدي دوره في التصدي للتحدي غير المسبوق المتمثل في انعدام الأمن المناخي وأن يعمل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من المؤسسات الدولية لإيجاد حلول مستدامة وعادلة.

هناك الكثير الذي يمكن للمجلس أن يفعله لإدماج المناخ على نحو أكثر فعالية في عمليات الأمم المتحدة على أرض الواقع، بالاستفادة من عمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن. ويشمل ذلك إلحاق المزيد من مستشاري شؤون المناخ والأمن ببعثات حفظ السلام واستخدام التنبؤ بالمناخ كجزء من مجموعات أدوات الوقاية الخاصة بالمنظمة لتوقع المخاطر وتخفيف حدتها في السياقات الهشة. ولا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تنمية مستدامة، ولا يمكن تكون هناك تنمية مستدامة بدون سلام. الأمر بهذه البساطة. لا يمكن صون السلام إلا إذا تمت حماية الغابات والتربة والأنهار ذاتها التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية وإدارتها على نحو مستدام.

وقبل الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يجب على المجتمع الدولي مساعدة الفئات الأكثر ضعفاً على تعزيز قدرتها على الصمود. ويبدأ

وما أخشاه هو أنه إذا لم نرتق إلى حجم أزمة المناخ، فإن احترار المناخ سيضع جيلي والأجيال المقبلة في مواجهة أخطار متفاقمة وانعدام للأمن. إن الأدلة العلمية على تأثيرات المناخ في المنطقة واضحة وقوية، ونحن لسنا بأي حال من الأحوال على قدم المساواة مع قوى الطبيعة. وأغتنم هذه الفرصة لأستعري انتباه المجلس إلى ثلاث قضايا ذات أهمية للمنطقة العربية عند الحديث عن تغير المناخ وجدول أعمال السلام والأمن.

أولاً، يركز العقد الاجتماعي، في العديد من بلدان المنطقة، على توفير البضائع والسلع والخدمات الأساسية بأسعار معقولة، وهناك حالات متعددة كان فيها ارتفاع الأسعار محركاً للاضطرابات الشعبية وعدم الاستقرار. ومن المهم أن نضع في اعتبارنا أنه في سياق يزعزع فيه تغير المناخ استقرار نظم الغذاء والأراضي والمياه، فإن احتمالات تأمين الاحتياجات من الغذاء والماء والطاقة تتقوض، ويمكن أن يكون ذلك عاملاً رئيسياً لزعزعة الاستقرار، لا سيما بالنظر إلى حقيقة أن المنطقة هي واحدة من أكثر المناطق ندرة في المياه في العالم وتعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية.

ثانياً، إن النزاع والهشاشة يضعفان الحوكمة، ويسببان خلافات سياسية، ويضران بالنسيج الاجتماعي للمجتمعات. كما أنهما يدمران البنية التحتية المادية، والبنية التحتية للمياه، والإسكان، والتعليم، ومرافق الرعاية الصحية. وهما ببساطة يزعزعان استقرار كل أداة من أدوات القدرة على الصمود ويدفعان المجتمعات إلى مسار خطير جداً وغير مؤكد. وبكلمات بسيطة، تضاعف النزاعات المخاطر والتحديات وتسلب الأدوات التي يمكن استخدامها لمواجهة أزمة المناخ.

ثالثاً، هناك قوى وعمليات عالمية، بما في ذلك التحول في مجال الطاقة، إن لم تخدم بحكم تصميمها التنمية البشرية أو تعود بالنفع على التنمية المحلية، فإننا نخاطر بتعزيز نفس أوجه عدم المساواة وترك الأسباب الجذرية للنزاعات والهشاشة من دون معالجة. وأدعو المجلس إلى التفكير في العواقب المقصودة وغير المقصودة للتحول في مجال الطاقة على المنطقة العربية وما يعنيه ذلك للحفاظ على السلام.

ذلك بوفاء البلدان المتقدمة النمو بوعودها المتعلقة بتمويل المناخ، بما في ذلك مضاعفة تمويل التكيف بحلول عام 2025، وزيادة المؤسسات المتعددة الأطراف لقدرتها المالية بشكل كبير.

نحن بحاجة إلى إجراءات جريئة في مجال السياسات. ويجب أن نضاعف جهودنا ليس في مجال التخفيف والتكيف فحسب، بل في الحلول المراعية للطبيعة، بما في ذلك الحفاظ على الغابات العالية السلامة والأراضي الخثية والشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية الأخرى التي توفر للبشرية الهواء النقي والمياه النظيفة.

وأود أن أختتم بياني بدعوة أعضاء المجلس إلى الوحدة والحوار البناء والتعاون، ليس بشأن المناخ والسلام والأمن فحسب، بل أيضاً بشأن ولاية المجلس ككل. نحن نعيش لحظة من التاريخ يتعرض فيها العالم لخطر الانقسام إلى كتل تتنافس على السلطة والتفوق على بعضها البعض، بدلاً من التعاون لمواجهة التحديات والتحديات الوجودية غير المسبوقة التي نواجهها جميعاً. يجب أن نتحد لننتعاون، وإلا سوف نهلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة قدرتي.

السيدة قدرتي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة على تفضلها بدعوتي إلى هنا اليوم وإتاحة الفرصة لي للتحدث أمام مجلس الأمن عن تغير المناخ والسلام والأمن وما يعنيه ذلك بالنسبة للمنطقة العربية.

لقد كانت المنطقة العربية على مر التاريخ أرضاً للحضارات العظيمة والإسهامات والإنجازات الكبيرة لتقدم البشرية. إنها الآن موطناً لإحدى فئات السكان الأصغر سناً في العالم - والتي أود أن أقول بثقة إنها أيضاً الأكثر قدرة على الصمود، على الرغم من التحديات والمصاعب المتزامنة التي تواجهها على مدى العقود الماضية. إنها منطقة عانت - ولا تزال تعاني في بعض الأجزاء - من النزاع، وعدم الاستقرار السياسي، والمصاعب الاقتصادية، والديون المتزايدة، وتقلص الحيز المالي، وآثار المناخ الأكثر قسوة من أي وقت مضى، مما جعل من الصعب على الناس تأمين أساسيات الحياة الكريمة ودفع الناس إلى استخدام كل وسيلة وأداة من أجل التكيف والبقاء.

المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أطلق مبادرة الاستجابات المناخية للحفاظ على السلام. وأنشأ المجلس العربي للمياه وجامعة الدول العربية آليات للنهوض بجدول الأعمال هذا على المستوى الإقليمي. وتكرس رئاسة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف لأول مرة يوماً مواضيعياً للإغاثة والتعافي والقدرة على الصمود. وبصفتي، أساهم في جدول الأعمال العالمي للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بشأن الأمن المناخي، مع تركيز إقليمي على العالم العربي، ومقري القاهرة، بما يهدف إلى توليد المعرفة المحلية والمحددة حسب السياقات بشأن هذا الموضوع. ومن المهم الاستفادة من تلك العمليات الإقليمية بوصفها جسراً من المستوى المحلي إلى المجلس.

رابعاً، يتعين أن يصل تمويل المناخ إلى الأكثر استحقاقاً. إن مسألة تمويل المناخ هي مسألة كبيرة، ولكن هناك بعض النقاط التي أريد التأكيد عليها. ينبغي دفع تعويضات للبلدان الأقل إسهاماً في هذه المشكلة لتمكينها من التكيف والتعامل مع الخسائر والأضرار. وهناك حاجة إلى أدوات مبسطة لتمويل المناخ مصممة خصيصاً للبلدان التي تشهد نزاعات وتصل إلى أشد الفئات احتياجاً فضلاً عن خدمة التكيف مع المناخ، الذي يمثل أولوية عليا للمنطقة.

وسأختتم بياني بذكر أهم قطعة في الأحجية: الإرادة السياسية. وتلك الإرادة هي السمة ذاتها التي تميزنا كبشر. إنها الإرادة هي التي يمكن أن تمدنا بالقوة لتحريك الجبال، أو سنظل حيثما نحن. أقر بصعوبة المهمة الماثلة أمامنا، ولكنني أحث المجلس على الابتكار وإعادة استحداث أدوات متعددة الأطراف ترقى إلى مستوى التحدي وتكفل عدم نقل الصراعات والمصاعب إلى الجيل الذي انتمي إليه وجيل المستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة قدري على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة التغير المناخي والبيئة في الإمارات العربية المتحدة.

أود أن أعرب عن امتناني للرئيس سانتوس كالديرون ووكيل الأمين العام لأكروا والسيدة قدري على أفكارهم النيرة والقيمة.

فما الذي يجب القيام به؟ سأقدم أربع توصيات. ولكن، أود أولاً أن أورد فكرة أساسية من تقرير الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي المعنون "برنامج للسلام"، وهو التقرير الذي شكل تفكيري بشأن العديد من هذه المسائل - وهي الفكرة القائلة بأن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في صميمها ينبغي أن تعالج أعماق أسباب النزاع. ولذلك، ينبغي أن يرتكز جدول أعمال المناخ والسلام والأمن على الوقاية والقدرة على الصمود والحد من المخاطر والعدالة والإنصاف. وسأنتقل إلى توصياتي الأربع.

أولاً، الناس هم الذين يتحملون وطأة النزاعات وأزمة المناخ وأي فراغات تتجم عن أنظمة مختلفة. ومع ذلك، فهم في صميم التكيف والإبداع والابتكار. وأدعو المجلس إلى إعادة النظر في مدى فعالية أدوات السلام والأمن في دعم ابتكارات الناس وبناء قدرتهم على الصمود، ولا سيما تلك الخاصة بالنساء والشباب.

ثانياً، لطالما كانت المعرفة المستندة إلى الأدلة والجيدة التوقيت والدقيقة أساسية لاتخاذ القرارات والتدخلات السليمة. وأنصح المجلس بتوسيع نطاق البحوث التي تسترشد بها قراراته. وإحدى طرق القيام بذلك هي من خلال الاستفادة من الشبكات العربية المحلية والباحثين والمفكرين الذين يتمتعون بالمهارة ويتكلمون اللغة ولديهم ملاءمة ثقافية لإيجاد فهم من القاعدة إلى القمة للسلام المتسم بالقدرة على التكيف مع تغير المناخ. وهناك طريقة أخرى من خلال استخدام أحدث العلوم المبتكرة في مجال نظم الغذاء والأراضي والمياه، وهي أساسية للعلاقة بين المناخ والأمن، على سبيل المثال من خلال مرصد الأمن المناخي التابع لاتحاد المراكز الدولية للبحوث الزراعية الذي أطلق حديثاً، وهو أداة لدعم القرار تساعد أصحاب المصلحة على فهم كيف يؤدي المناخ إلى تفاقم الأسباب الجذرية للنزاعات، وأين يحدث ذلك ولمن وما الذي يمكن القيام به للتخفيف من الحلقة المفرغة للمناخ والنزاع.

ثالثاً، على مدى السنوات القليلة الماضية، كان هناك اهتمام متزايد بجدول الأعمال هذا على المستوى الإقليمي العربي. والأكثر وضوحاً أن رئيس الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم

الفيضانات المستمرة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الحادة أصلاً، مما أعاق قدرة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على تنفيذ الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن والمتمثلة في حماية المدنيين. وفي الوقت نفسه، أدت الآثار الضارة لتغير المناخ إلى تأجيج التوترات القائمة بين المجتمعات الرعوية والزراعية، مما ساهم في اندلاع الصراعات العنيفة.

إن تغير المناخ في النزاعات الدائرة في جميع أنحاء العالم، أدى إلى زيادة ترسيخ العنف القائم على نوع الجنس وعدم المساواة، حيث تتعرض النساء والفتيات لأوضاع أكثر خطورة عندما يتم تقويض الموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي. بمرور الوقت، ستزداد شدة وقوة تداعيات تغير المناخ، وهناك خطر من تزايد آثارها التراكمية. على الرغم من تلك الحقائق، ما فتئت استجابة مجلس الأمن غير كافية لسببين رئيسيين.

أولاً، يشكل نطاق تغير المناخ وتعمقه المنقطع النظير تحدياً فريداً لقدرة نظامنا المتعدد الأطراف على الاستجابة. إننا نقف أمام أزمة عالمية تتشابك فيها عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية وتاريخية لا تعد ولا تحصى، مما يجعل التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الدولي أمراً شاقاً للغاية.

ثانياً، ولئن كانت آثار تغير المناخ على السلم والأمن شديدة التباين ومحددة السياق، فلا ينبغي إغفالها. وكما أظهرت البحوث التي أجراها مؤخراً معهد دراسات السلام الدولي، فإن عجزنا عن عزل الآثار المناخية وقياسها بسهولة ينبغي ألا يثبنا عن الاعتراف بالمسألة الأكبر ومعالجتها، أي تغير المناخ والصراع الذي يعزز كل منهما الآخر. ولكي نمضي قدماً في ذلك، من المهم للغاية أن يتكيف النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك مجلس الأمن، مع الطبيعة النظامية والبطيئة والمشتتة لتغير المناخ. وفي حين أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بمثابة المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ، لم يُقصد أبداً لدورها أن يكون حصرياً. ومن الواضح أن التصدي لأزمة المناخ يتطلب خبرة محددة من المنتديات الأخرى، كما يتضح من المناقشات الجارية بشأن تعزيز

في عام 2007، اجتمع مجلس الأمن لأول مرة لمناقشة الآثار المحتملة لتغير المناخ على السلام والأمن الدوليين (أنظر S/PV.5663)، خلال تلك الجلسة، أعرب المتكلمون عن قلقهم إزاء احتمال أن تمثل المخاطر المناخية، من قبيل فقدان الموارد الطبيعية، وارتفاع مستوى مياه البحر، والظواهر الجوية المتطرفة، عوامل حفّازة للصراع. غير أن بعض المتكلمين اعترض على العلاقة بين تغير المناخ والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، وتساءلوا عما إذا كان مجلس الأمن هو المكان المناسب لتعزيز العمل المناخي والتعجيل به. ورُسِّمت الخطوط العريضة للمناقشة، وعلى الرغم من مرور 16 عاماً الآن، إلا أن المسألة لم تشهد تطوراً يُذكر. ومع ذلك، فإن خطر تغير المناخ كمضاعف للمخاطر لم يعد سيناريو افتراضياً. إنه واقع معاش يومياً في سائر حالات الصراع في جميع أنحاء العالم. وقد حددت الدراسات العلمية العلاقة المعقدة بين الضعف وتغير المناخ والصراع المسلح، والكيفية التي يمكن بها لهذه العناصر أن تشكل دوامة مدمرة.

في الصومال، على سبيل المثال، تستفيد حركة الشباب الإرهابية من استمرار الجفاف في القرن الأفريقي، مما يدفع إلى تجنيد الأفراد في أوساط المجتمعات النازحة، وفرض ضرائب على المزارعين والرعاة اليائسين. ويتجسد النمو الناتج عن ذلك في الزيادة في أعداد وموارد حركة الشباب ويؤدي إلى تعزيز قدرتها على مهاجمة الأهداف الحكومية والدولية. ففي الشهر الماضي تحديداً، تجلت تداعيات تلك الدينامية عندما قام أفراد تلك الحركة بقتل 54 فرداً من حفظة السلام الأوغنديين الذين كانوا يعملون بوصفهم جزءاً من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وعلاوة على ذلك، فإن منطقة الشرق الأوسط - التي تضم 14 دولة من أصل 33 دولة تعاني من الإجهاد المائي على مستوى العالم - تعاني بشكل متزايد من تغير المناخ، مما يؤدي إلى زيادة التوترات داخل الحدود الوطنية وغيرها. فعلى سبيل المثال، أدى ضعف العراق الشديد أمام تغير المناخ ونقص المياه إلى تعريض تعافيه للخطر بعد انتهاء الصراع جراء خطر زيادة معدلات النزوح وتدهور سبل العيش في المجال الزراعي، فضلاً عن زيادة التوتر في العلاقات مع البلدان المجاورة بشأن الموارد المائية. وفي جنوب السودان، أدت

المناخ على الاستقرار. لذلك نشجع على وضع خطة طموحة في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ استجابة للنقص الحاد في الحصول على التمويل المناخي الكافي، والمقدور عليه، لا سيما بالنسبة للبلدان والمجتمعات التي تعاني من أزمات إنسانية وأمنية. وفي بعض الحالات، يقل نصيب الفرد في تلك البلدان 80 مرة عن نصيب الفرد في البلدان النامية الأخرى التي تتلقى بالفعل تدفقات غير كافية.

وربما نجد أن الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن مسألة غير متبلورة بالنسبة للمجلس. ومع ذلك، إذا أثرتنا التفاوضي عنها في مداولاتنا، فإننا نعرض للخطر إمكانية تحقيق السلام والأمن الطويل الأجل للشعوب في جميع أنحاء العالم. لقد حان الوقت الآن للكشف كاملا عن كيفية تفاعل هذه الظواهر وفهمها على نحو أفضل، والدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع الدولي، والكيفية التي يمكننا بها التعاون لبناء مجتمعات أكثر ازدهارا وسلاما وقادرة على التكيف مع تغير المناخ.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لوزير خارجية غابون.

السيد إيمونغولت (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشيد بالإمارات العربية المتحدة على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المهمة. وأشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لأكروا والرئيس الأسبق لكولومبيا والحائز على جائزة نوبل للسلام، السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. تابعت أيضا وباهتمام شديد الإحاطة الإعلامية الثرية التي قدمتها السيدة سلمى قادري.

إن تركيز المناقشة على تغير المناخ في مجلس الأمن يؤكد مرة أخرى مدى أهمية مراعاة الصلة بين المناخ والأمن والاستجابة لآثارها على السلم والأمن الدوليين. وتشكل أزمة المناخ الحالية، بالإضافة إلى بعدها البيئي، تهديدا واضحا لاستقرار العديد من المناطق في العالم، ولا سيما في القارة الأفريقية، التي يوجد فيها 17 بلدا من بين البلدان العشرين الأكثر تضررا من الاختلال المناخي، وتواجه أغليبتها

دور المؤسسات المالية الدولية في الاستجابة للمناخ. وبالنسبة لمجلس الأمن، يتضمن ذلك الأخذ بمحاولات ابتكارية لتحسين فهم ومعالجة التفاعل بين تغير المناخ والسلام والأمن.

يجب على المجلس أن يتعامل مع الصراع من منظور مراعي للمناخ. ويجب أن نعزز قدرة ولايات عمليات حفظ السلام ذات الصلة لإدماج تغير المناخ في استراتيجياتها لتخفيف المخاطر والتكيف معها، فضلا عن جهودها في منع نشوب الصراعات وحلها. ويمكن تحقيق ذلك بالاستفادة من عمل آلية الأمن المناخي ونشر مستشارين متخصصين في الأمن المناخي في بعثات الأمم المتحدة، فضلا عن زيادة الاستفادة من فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع للمجلس. وينبغي أيضا استكمالها بجمع البيانات والإبلاغ المنهجين من جانب الأمين العام من خلال الملفات ذات الصلة. ويجب أن ننقاد الاستقطاب لدى نظر المجلس في المسألة.

إن المخاطر أكبر من تجاهل أو تشويه آراء الذين لديهم شواغل مشروعة بشأن ولاية المجلس. يجب أن نوفر فرصا للاستماع إلى الممثلين المحليين في مجتمعات الخطوط الأمامية والانخراط معهم، وخاصة النساء والشباب، وكذلك المنظمات الإقليمية التي تقود المبادرات المتعلقة بالمناخ، وتمكينهم من اقتراح حلول خاصة بسياقاتهم. ولن يؤدي ذلك فقط إلى إثراء استجابة المجلس بإدراج الفروق الدقيقة المحلية والنهج المراعية للمنظور الجنساني في المناقشات المتعلقة بتغير المناخ والصراع، ولكنه سيعزز مشاركته مع سائر أصحاب المصلحة وإيجاد حلول مستدامة.

يجب أن نعزز الحلول الشاملة لهذا التحدي المتعدد الأبعاد في منتديات مختلفة ولكنها متكاملة. في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في دبي في وقت لاحق من هذا العام، تخطط الرئاسة الإماراتية المقبلة للمؤتمر لتقديم يوم للإغاثة والتعافي والسلام. وسيكون ذلك الأول من نوعه في أي مؤتمر، والغرض منه تسليط الضوء على مكان تقاطع تغير المناخ والسلام والأمن، واقتراح حلول عملية لمنع ومعالجة عبء

يؤسف له أن هناك خطراً حقيقياً من أن تؤدي تلك التحركات السكانية إلى توترات يمكن أن تتطور إلى نزاعات عبر الحدود. فانهيار بحيرة تشاد، على سبيل المثال، يوجب النزاع والهجرة في المنطقة، حيث يتنازع الرعاة والصيادون بانتظام على الموارد الطبيعية. وأرى أنه سيكون من الصواب إدراج مخاطر المناخ في نمذجة النزاعات، من منظور منع نشوب هذه النزاعات أو إيجاد حلول دائمة لها. لذلك، يتطلب التنقل الناجم عن المناخ الدعم والتخطيط، فضلاً عن بناء قدرات المجتمعات المحلية على التكيف مع التغيرات التي يجلبها.

إن التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية العديدة التي تواجهها البشرية اليوم تزداد تعقيداً وتداخلًا وترابطاً. ولذلك، يتطلب هذا الترابط اتخاذ إجراءات فعالة وعاجلة، يمكن أن تبدأ بتوسيع نطاق المناقشة بشأن تغير المناخ خارج المجال البيئي. ويجب إدماج الصلة بين المناخ والأمن بصورة منهجية في جميع الاستراتيجيات الجغرافية السياسية للسلام والأمن الدوليين.

يؤكد أحدث تقرير تجميعي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، نُشر في 20 آذار/مارس، خطورة التهديد المناخي ويشير إلى أنه لا تظهر أي علامات على تباطؤ الاحترار العالمي. ولمواجهة هذا التحدي، فإن الوعي به أمر ملح من أجل حماية السكان والأقاليم وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الاختلال المناخي وبناء اقتصادات خالية من الكربون وتعزيز تدابير التخفيف والتكيف ومنع نشوب النزاعات المناخية - الأمنية وإدارتها، بهدف دعم عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

وتحقيقاً لتلك الغاية، يتحتم إجراء حوار يستند إلى نهج كلي وجامع من خلال تعزيز التعاون والشاركة بشأن الأمن المناخي بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأمم المتحدة على غرار التعاون الثلاثي القائم بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وآلية الأمن المناخي. ويجب علينا أيضاً أن نستفيد من الاستراتيجيات القائمة وأفضل الممارسات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ومع ذلك، فإن تنفيذ استجابات

تحديات أمنية معقدة. وكان هذا الواقع أحد الدوافع وراء النداء الذي أطلقته غابون من أجل الاعتراف بالصلة بين القابلية للتأثر بتغير المناخ والأمن.

وعلى الرغم من الإسهام الهامشي لأفريقيا في الاحترار العالمي، فإنها معرضة بشكل خاص للآثار المتزايدة والشديدة التي لا رجعة فيها للظواهر الجوية القصوى التي تؤثر، بلا شك، على الطريقة التي يعمل بها السكان المحليون وتقوض سبل كسب العيش وتتسبب في نزوح جماعي، وتؤدي بالتالي إلى تفاقم التوترات المجتمعية.

ومما لا شك فيه أن القيود المرتبطة بالحصول على المياه والجفاف والتصحر والفيضانات المتكررة، كلها آفات تضعف النسيج الاقتصادي والاجتماعي للقرن الأفريقي ومنطقة الساحل وتؤثر على تماسك المجتمعات بقدر ما تعدل موائدها الطبيعية. ولذلك، فإنها تشجع على نشوب العنف والنزاع المسلح مجدداً، ولا سيما في البلدان التي تمر بحالات النزاع أو في حالات ما بعد النزاع، بسبب القدرة المحدودة جداً للنظم والمؤسسات السياسية وضعفها في التكيف مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآثار المتعددة لتغير المناخ تحد من قدرة الناس على تنفيذ استراتيجيات البقاء والقدرة على تحمل الصدمات المناخية وتغذي الأنشطة غير المشروعة. وقد حدد التقرير المشترك لعام 2022 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وآلية الأمن المناخي الزيادة في الجريمة المنظمة وأنشطة الجماعات المسلحة والقرصنة البحرية والخطر المتزايد الذي يتهدد الغابات المطيرة في حوض الكونغو باعتبارها الآثار الرئيسية لتغير المناخ على السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

ونتيجة للاختلال المناخي وآثاره الضارة، يمكن أن تسجل أفريقيا عدة ملايين من المهاجرين داخلياً بسبب المناخ بحلول عام 2050. ويحدث ذلك التنقل الجماعي جنباً إلى جنب مع زعزعة الاستقرار وزيادة التوترات والأزمات والنزاعات في المناطق المتضررة. ومما

للسلام وعضو مجلس الحكماء. ونشكر كذلك السيدة سلمى قذري، الخبيرة في شؤون المناخ والسلام والأمن، على منظورها الإضافي.

وبوصفنا عضوا في مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، فإننا نؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل ألمانيا بالنيابة عن المجموعة.

إن تغير المناخ ليس تهديدا وجوديا للبشرية فحسب؛ بل إنه قوة دافعة للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وهو يؤدي إلى تفاقمها في العديد من مناطق العالم، وخاصة منطقة الساحل. ولم يعد من الممكن إنكار الصلة القوية بين تغير المناخ والسلام والأمن الدوليين، ناهيك عن تجاهلها، لأن الأثر السلبي لتغير المناخ على استقرار البلدان يتجلى في النزاعات والإرهاب والتطرف العنيف وزيادة تقلص وجود الدولة أو إزاحتها.

ففي أفريقيا، على سبيل المثال، من منطقة بحيرة تشاد إلى منطقة الساحل وأجزاء أخرى من القارة، نشهد التأثير المضاعف لتغير المناخ على السلام والأمن، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي والمائي والنزوح الناجم عن المناخ. وفي منطقة بحيرة تشاد، تقلصت مساحة البحيرة بنحو 90 في المائة مما كانت عليه في عام 1960، بسبب الجفاف في تلك المنطقة، وهو ما أسهم في وقوع حوادث عنف بين المزارعين ورعاة الماشية. وتستغل الجماعات الإرهابية ما يصاحب ذلك من فقدان لسبل العيش وضعف قدرة المجتمعات المحلية على الصمود لتجنيد الأشخاص الضعفاء وتغذية نزعة التطرف لديهم في المجتمعات المتضررة في محاولتها لإنهاء وجود الدولة.

وبينما نواجه التهديد الإيكولوجي المتفاقم وغير المسبوق لاستقرار المناطق وما يترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية، يجب علينا تسخير الأدوات العالمية والإقليمية المتاحة. وهي تشمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واستراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ والتنمية المرنة للفترة 2022-2032 من أجل عكس مسار تغير المناخ وتأثيره على الأمن. إن المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في شرم الشيخ، قد أعاد التأكيد على حقيقة

مناخية ملائمة يتطلب أيضا توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به للعمل المناخي، استنادا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، من أجل وضع استراتيجيات وتدابير للتكيف والتخفيف من آثار المخاطر لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وتحقيقا لهذه الغاية، تضطلع المؤسسات المالية الدولية والمانحون الدوليون بدور رئيسي.

إن هذا هو أساس مشاركة رئيس جمهورية غابون ورئيس الدولة، فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، في مؤتمر القمة من أجل إبرام ميثاق عالمي جديد للتمويل، والمقرر عقده في باريس يومي 22 و 23 حزيران/يونيه. ومن المؤكد أن دينامية العمل ستكون أحد تحديات الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعظم برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة التي أرحب بالتزامها. وسيعقد المؤتمر في دبي في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 12 كانون الأول/ديسمبر.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام غابون المستمر والتصميم الواضح للرئيس أونديمبا فيما يتعلق بمكافحة تغير المناخ. فمكافحة تغير المناخ هي أكثر بكثير من مجرد مسألة تنمية مستدامة. إنها مسألة تتعلق ببقاء السكان المتضررين - مسألة يتوقف عليها سلام وأمن العديد من شعوب العالم. إنها مسؤولية جماعية. ويجب أن نعمل ونوحد جهودنا دون تأخير بطريقة منسقة. وسيكون النقاس عن العمل بمثابة ضربة قاضية لنا جميعا وسيخلف أثارا لا رجعة فيه على أمن وبقاء الأجيال الحالية والمقبلة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير البيئة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار في غانا.

السيد أفريي (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الإمارات العربية المتحدة على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ والسلام والأمن.

نرحب بالإحاطتين اللتين قدمهما كل من سعادة السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، وفخامة السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، الرئيس السابق لكولومبيا، والحائز على جائزة نوبل

المجلس، على دعم عمليات السلام التي تستفيد من الأدوات المبتكرة للحد من بصمتها الكربونية في المناطق شديدة التأثير بتغير المناخ.

ثالثاً، يمكننا زيادة تعزيز المكاسب التي تحققت في معالجة هذه المسألة من خلال تشجيع إدراج مسائل الهشاشة المتصلة بالمناخ في تقارير الأمين العام. فمن شأن ذلك أن يبرز ويعزز اعتماد تدابير مبتكرة وقوية لتمكين بعثات الأمم المتحدة من التكيف مع حالات المناخ والاستجابة بفعالية.

رابعاً، لا يزال التمويل الكافي أمراً حاسماً في التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ونشدد على أهمية الانخراط المستمر مع هيئات الأمم المتحدة مثل لجنة بناء السلام، ونرحب بحقيقة أن صندوق بناء السلام قد خصص منذ عام 2017 أموالاً للمشاريع المتعلقة بالأمن المناخي في البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس. وكما أشارت التقارير، تتراوح عائدات الاستثمار في التكيف مع المناخ بين دولارين و 10 دولارات لكل دولار يُستثمر. وفي هذا الصدد، يعد الدعم المتعدد الأطراف والثنائي لتمويل الأنشطة المناخية، بما في ذلك بناء القدرة على الصمود وتقييم المخاطر، أمراً بالغ الأهمية. إننا ننوه ونرحب بالتزامات وتطلعات البلدان المتقدمة لأن تحشد معاً 100 بليون دولار سنوياً للتمويل المناخي بين عامي 2020 و 2025، ونشجع على بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد.

خامساً، إن تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية ودون الإقليمية في حملة مكافحة تغير المناخ وانعدام الأمن هو أمر بالغ الأهمية. ولذلك نشجع على تعزيز قدرة الأطراف الفاعلة الإقليمية والوطنية على تعزيز نظمها للإنذار المبكر وقدراتها على تحليل البيانات، والتي هي حاسمة للعمل الوقائي الإقليمي. وننوه في هذا الصدد بالدعم الدولي لغرفة العمليات المعنية بالحد من أخطار الكوارث في نظام أفريقيا للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والعمل المبكر، واستراتيجية المناخ الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على سبيل المثال لا الحصر. والاستفادة من الشراكات مع هذه الترتيبات الإقليمية ستزيد من تعزيز وبناء القدرة على الصمود فضلاً عن الاستجابات الفعالة للمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ.

الخطر المناخي من خلال الإقرار بأنه لا يؤدي إلى تفاقم أسباب النزاع وآثاره فحسب، بل يؤثر أيضاً على قدرة المجتمعات والمؤسسات على المساعدة في صنع وبناء السلام في سياقات محددة. وفي هذا الصدد، من المناسب أن نعمل على أن نرى آراءنا تتقارب حول فكرة أننا عندما نسعى إلى حل النزاعات، يجب التصدي لمخاطر المناخ - حيثما يكون ذلك مناسباً - كجزء من جهود السلام. وإزاء هذه الخلفية، أود أن أبرز النقاط التالية، التي نعتبرها حاسمة للتصدي لتغير المناخ وآثاره السلبية على السلم والأمن العالميين.

أولاً، إن المخاطر الأمنية غير المسبوق المرتبطة بتغير المناخ تشكل الأساس لإيماننا بأن مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، له دور يؤديه وينبغي أن يواصل إيجاد حيز في جدول أعماله لمناقشة المسألة واستكمال الجهود لمعالجتها.

ثانياً، يمكن لمجلس الأمن أن يدمج تغير المناخ بشكل أفضل في جهوده لتحقيق السلام من خلال تشجيع البعثات السياسية الخاصة على إدماج منظور المناخ وتعميمه في الوساطة ومفاوضات السلام. وسيكون من المفيد أيضاً تعزيز قدرات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتمكينها من التقييم المستمر للمخاطر والفرص المتصلة بالمناخ في جميع عمليات الأمم المتحدة للإنذار المبكر والتخطيط وغيرها من تدابير الوقاية. ويعد إدراج لغة خاصة بالمناخ في عدد من ولايات عمليات السلام، بما في ذلك ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مثلاً ينبغي تشجيعه وتكراره في بعثات أخرى، التي يوجد فيها هذا التحدي، أثناء تجديد الولايات. وينبغي أن يشمل ذلك الاستفادة من نتائج تقييمات المخاطر التي تجريها الأمم المتحدة بغية جعل جهود البعثات لاستدامة السلام أكثر قوة.

ومن المهم أيضاً مواصلة الاستفادة من عمل فريق الأصدقاء المعني بالمناخ والأمن وآلية الأمن المناخي في التعامل مع هذه المسألة. وبوصف غانا بلداً مساهماً بقوات في عمليات الأمم المتحدة للسلام فإنها تشجع الأمم المتحدة والشركاء المانحين، بما في ذلك

تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وهذا يبرر أهمية تعزيز التعاون الدولي بشأن هذه المسألة. علاوة على ذلك، وكما تم التأكيد عليه، ما فتئ تواتر الظواهر المناخية الحادة يتزايد بمعدلات كارثية، مما يخلق تحديات للحكومات والتي تتطلب منها أن تنظم نُهجها إزاء إدارة أخطار الكوارث. وعلى سبيل المثال، تواجه عدة بلدان فترات طويلة من الجفاف بسبب عدم انتظام هطول الأمطار. وهذا الوضع يولد انعدام الأمن الغذائي وتدهور نوعية حياة السكان في مواجهة تدمير البنية التحتية الأساسية، في أعقاب الفيضانات والأعاصير.

وحدوث الظواهر الجوية البالغة الشدة بصورة متواترة وغالبية، أي فترات الجفاف والفيضانات والأعاصير، يفضي إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان من المناطق المعرضة للخطر إلى المناطق التي تعتبر آمنة، مما يسبب ضغطا كبيرا في مناطق الإيواء على الموارد الشحيحة أصلا اللازمة للحصول على القوت. وتسهم تلك العوامل في حدوث النزاعات أو زيادة عددها.

وموزامبيق مثال على ذلك. فبلدنا يعاني دوريا من الآثار الضارة لتغير المناخ، مع حدوث إعصاري إيديا وكينيث في عام 2019، مما أدى إلى نزوح داخلي لحوالي 500 000 شخص في مقاطعات سوفالا وزامبيزيا ومانيكيا وتيتي ونامبولا وكابو دلجادو، ومؤخرا، الإعصار المداري فريدي الذي دمر المنطقة الوسطى من موزامبيق وأثر على حوالي 1,3 مليون شخص.

وما من شك في أن تغير المناخ له أثر سلبي على مشروع بناء السلام والأمن الدوليين، إذا أخذنا كمرجع أثره السلبي كأحد العوامل المؤججة للنزاع نتيجة للحاجة إلى السيطرة على الأراضي وندرة الموارد الطبيعية.

وكأعضاء في الأمم المتحدة، فإننا مدعوون إلى إعادة تأكيد وتعزيز التزامنا الجماعي، بما في ذلك عن طريق تعبئة جهود الأطراف الفاعلة من غير الدول، فضلا عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في بلداننا كافة لتعزيز الشعور بالمسؤولية، وتبادل الخبرات، فضلا عن المعلومات والاستراتيجيات بغية التصدي المشترك للآثار المدمرة لتغير المناخ وتأثيره السلبي على السلم والأمن الدوليين.

وأخيرا، يجب عند التعامل مع قضية المناخ والأمن ألا ننسى إشراك النساء والفتيات والشباب في سياسات مستهدفة تقرر بقدرة هذه الفئات على بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

وفي الختام، تعتقد غانا أن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ واضحة وتتطلب التزاما وطنيا وإقليميا، بل ودوليا، ببناء القدرة على الصمود وحماية رفاه مجتمعاتنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة إدارة الدولة والخدمة العامة في موزامبيق.

السيدة كوموان (موزامبيق) (تكلمت بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): تشرف موزامبيق بأن تشكركم، سيديتي الرئيسة، على دعوتكم للمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن الصلة بين المناخ والسلام والأمن. يمثل هذا المجال المواضيعي أولوية لموزامبيق في ولايتها بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن. وأود بالنيابة عن فخامة السيد فيليب جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، أن أنقل تحياتنا إلى أعضاء مجلس الأمن وجميع ممثلي الدول والمنظمات في هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى، التي تُنظم برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ البلدان المنتخبة حديثا لعضوية المجلس للفترة 2024-2025.

تمثل مناقشة اليوم فرصة هامة لمجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها لإعادة تأكيد التزامهما وإظهار مشاعر تضامنهما مع جميع ضحايا الآثار السلبية للظواهر الحادة المرتبطة بتغير المناخ. وبوصف موزامبيق عضوا غير دائم في مجلس الأمن، فإنها تدعو إلى تعددية أطراف تتدخل في جميع المسائل المواضيعية التي يمكن أن تسهم في تعزيز رفاه البشرية. ويشمل ذلك جدول الأعمال العالمي لمكافحة تغير المناخ والتخفيف من آثاره، لا سيما مع مراعاة الصلة التي لا مفر منها بشكل متزايد بين المناخ والسلام والأمن الدوليين.

وفي ظل ظروفنا الراهنة، يشكل تغير المناخ، إلى جانب الإرهاب العالمي، تهديدا وآفة في جميع أرجاء كوكب الأرض. فما من بلد محصن ضد ذلك الشر، ولا يوجد بلد قادر بمفرده على مكافحة

التحتية العامة والخاصة، من بين عواقب أخرى، حسبما شهدنا مؤخرا بعد إعصار فريدي في شباط/فبراير، كما ذكر أنفا.

ونتيجة لذلك الضعف الجغرافي والشعور بالمسؤولية المشتركة، كانت موزامبيق سباقة في بناء حلول جماعية، تجسدت في الموافقة على صكوك الحوكمة الهامة المتعلقة بمكافحة تغير المناخ وتنفيذها؛ والمشاركة النشطة في جميع مؤتمرات المناخ في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وإنشاء مركز العمليات الإنسانية وعمليات الطوارئ التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مدينة ناكالا في شمال موزامبيق دليل على التزام بلدنا بمسألة إدارة مخاطر الكوارث الناجمة عن الظواهر الجوية الحادة.

وأختمت بياني بالتأكيد مجدداً على امتنان موزامبيق لإدراج موضوع الصلة بين المناخ والسلام والأمن على مستوى مجلس الأمن، مما يدل على التزامنا الجماعي ومشاركتنا فيما يتعلق بالصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن العالميين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمبعوث الرئاسي الخاص للولايات المتحدة الأمريكية المعني بالمناخ.

السيد كيري (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر، كما فعل الآخرون، إلى وكيل الأمين العام لأكروا وصديقي فخامة الرئيس سانتوس كالديرون. كما أشكر السيدة سلمى قدرتي جزيل الشكر على تمهيد الطريق لهذه المناقشة الهامة. وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على قيادة الإمارات العربية المتحدة في عقد هذا الاجتماع الحاسم حقاً بشأن التداعيات الأمنية لأزمة المناخ. وأحيط علماً بصفة خاصة بتعليقات ممثل موزامبيق، الذي وصف فعلاً عدم عدالة الآثار وحدد في الواقع أحد التهديدات التي ستنشأ عن هذه الأزمة التي نواجهها جميعاً نتيجة للتوزيع غير العادل للآثار ولأسباب. وسأقول المزيد عن ذلك بعد قليل.

اسمحوا لي أن أبدأ بالقول للجميع إنه لا جدال الآن في أن أزمة المناخ هي واحدة من أكبر التهديدات الأمنية، ليس فقط للعالم المتقدم

وفي هذا الصدد، ينبغي ملاحظة الأثر الكبير لتغير المناخ في عمليات دعم السلام، بالنظر إلى أن تنفيذ أهداف ولاية بعثات حفظ السلام يواجه تحدياً كبيراً في الواقع الجغرافي بسبب الظواهر الجوية السيئة. وقد سجلت مثل هذه الحالات مؤخراً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أدت الأمطار الغزيرة إلى فرض قيود على عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي سوريا، حيث أدى زلزال أعقبته أمطار غزيرة إلى تقييد عمليات الأمم المتحدة الإنسانية هناك.

وبالمثل، تواجه بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تزايد عدد المجموعات المسلحة، وبعضها مجموعات إرهابية. وقد استغلت تلك المجموعات أوجه الضعف الناجمة عن آثار تغير المناخ، أي نقص الغذاء والماء، فضلاً عن التكوين الجغرافي المتغير للكثافة السكانية لتوطين نفسها في مناطق شبه مهجورة وتصميم استراتيجيات تجنيد على أمل توفير الموارد الشحيحة بشكل متزايد. وترتبط تلك الأحداث ارتباطاً وثيقاً باستغلال أوجه الضعف الموجودة من قبل، مع التركيز على الهياكل الأساسية للزراعة والنقل والمرافق الصحية الأساسية.

ولئن كان تغير المناخ ظاهرة عالمية، إلا أن من الحقائق أيضاً أن شدة آثاره وتأثيره ليست بنفس الدرجة في كل البلدان. ودون إغفال أي منطقة أخرى، فإن البلدان الأفريقية، بسبب حالتها الاجتماعية والاقتصادية، هي الأكثر تضرراً، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الاقتصاد والأمن الغذائي وشبكة البنية التحتية والخدمات الأساسية. إن التعديلات وإعادة تعريف الدورة الهيدرولوجية، وتدهور نوعية المياه في ظل ظروف ارتفاع درجة الحرارة وانخفاض التدفقات، هي عوامل تقضي، إلى جانب النزاعات المسلحة، إلى وضع السكان الأفارقة، ولا سيما النساء والأطفال، في حالة ضعف متزايد.

وفي هذا الواقع المحزن الذي لا مفر منه، تأثرت موزامبيق، بلدي، أيضاً، بسبب موقعها الجغرافي على طول المنطقة الساحلية والمدارية. إنها واحدة من البلدان المتأثرة دورياً بالظواهر المناخية الحادة، مما تسبب في خسائر في الأرواح بين الناس والحيوانات، وتدمير البنية

وفي الولايات المتحدة وحدها، كانت ثلاث عواصف قبل عدة سنوات مسؤولة عن أضرار بقيمة 265 بليون دولار تقريبا. ومع ذلك، لم نعثر على الـ 100 بليون دولار التي نحتاج إليها. وهذا العام، سنجد الـ 100 بليون دولار. سنحصل هذا العام على الـ 100 بليون دولار. ولكن تأملوا كم من الوقت استغرق ذلك. وبكل وضوح كان لدينا رئيس أخرجنا للأسف من اتفاق باريس وأخرنا بعدم تخصيص أي أموال في الميزانية لهذه المسألة، خلال السنوات الأربع التي تولى فيها الرئاسة.

واليوم، شهد القرن الأفريقي أسوأ حالات الجفاف التي سجلت، مؤدية إلى عجز في المحاصيل ونقص في الأغذية، الأمر الذي يجعل حفظ السلام أمرا صعبا، كما سمعنا من وكيل الأمين العام. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، كان على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان التعامل مع بعض أسوأ الفيضانات التي شهدتها المنطقة على الإطلاق، مؤدية إلى تفاقم فترة النزاع الفظيعة أصلا. وكل من كان في نيويورك الأسبوع الماضي مر بتجربة مؤسفة في التعامل مع نوعية الهواء، حيث استنشقتنا جميعا الدخان ويمكننا حرفيا تذوق تأثير الحرائق في كندا، التي يغذيها الجفاف والحرارة بشكل كبير. إنني لا أقول إنها حصرا بسبب الجفاف والحرارة ولكن تغذيها بشكل كبير إلى حد اليقين.

ولا يوجد نقاش مشروع. لا يوجد مجال للملاحظة. كم عدد المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن التي يمكن للمرء أن يقول ذلك عنها؟ لا يوجد مجال للنقاش بشأن العلم في هذا الصدد. والأزمة في تزايد. إنها تقوض سلامنا وأمننا الجماعيين. وبدون عمل متضافر من هذه الهيئة وكل كيان حكومي يتعامل مع هذه المسائل، سيزداد تأثير الأزمة على العالم سوءا، وسيظل يهدد سلامنا وحياتنا وأمننا بطريقة أكبر، كل يوم وكل عام لا نفعل فيه ما نعرف أننا بحاجة إلى فعله.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للمرء ألا يقلل من درجة تسبب الجفاف والفيضانات والحرائق التي نشهدها في حدوث اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية واسعة النطاق وتشريد البشر في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يتسبب في الفوضى بطريقته الخاصة. ولا يمكن

النمو ولكن للكوكب بأسره، للحياة على الكوكب نفسه. وهي أزمة تكلف البلدان اليوم بالفعل بلايين الدولارات كل عام، والتي لا تتفق حتى لمنعها في هذه المرحلة، بل لمجرد تنظيف الفوضى ليس إلا. والأمر الأهم، أنها تكبد العالم ملايين الأرواح. إنه تهديد نشط لسبل عيش الناس وسلامهم في كل مكان على ظهر هذا الكوكب.

إننا نرى بأعيننا المجردة والملاحظات التي تأتي الآن بسرعة أكبر وبكميات أكبر مما تتبأ به العلماء وبسرعة أكبر مما تتبأ به العلماء والتي تفيد بأنه لا يوجد حقا سوى القليل جدا من الأمن في مواجهة أشد عواقب أزمة درجات الحرارة القصوى. فالملايين من الناس يموتون كل عام الآن بسبب الحر الشديد. ونرى آثار تفشي الأمراض وانتشار الحشرات التي تعيش لفترة أطول وتهاجم أشجار وغابات البلدان التي تعتمد عليها أكثر من أي وقت مضى، ما يؤدي إلى فقدان الغذاء. ونرى فوضى الهجرة الجماعية، التي بالكاد وصلت إلى المستويات التي يتوقع أن تصل إليها إذا واصلنا التدمير البيولوجي الذي يحدث على أساس عالمي. ولا أعتقد أن هناك بلدا واحدا يعيش الآن على نحو مستدام، وليس بالضرورة لأن ذلك هو ما اختارته البلدان اختيارا حرا، طالما أن عمليات معينة فرضت عليها بمقتضى الاقتصاد العالمي.

ولا ملجأ لـ 7 ملايين شخص يموتون سنويا في جميع أنحاء العالم من تأثير التلوث بالغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي. إننا لا نسميه تلوثا كما ينبغي، على ما أعتقد، لأن تلك هي الحقيقة. وفي غياب اتخاذ إجراء، فإن تكاليف تدمير أزمة المناخ سترتفع، وسوف يتنامى انتشار تأثيراتها. ومن الإنصاف القول أن العالم الذي شهدناه في العام الماضي سيكون عالما أفضل من العالم الذي سنشهد هذا العام أو العالم الذي سنشهد في المستقبل المنظور ما لم نعمل أفضل في التصدي للأزمة نفسها.

وستضاهي التكلفة تكلفة العديد من الحروب، حتى تلك التي تخاض اليوم. وفي العام الماضي، كما سمعنا من وزير موزامبيق، ضرب إعصاران مزدوجان المنطقة من موزامبيق إلى فانواتو. وفي الولايات المتحدة، رأينا الموت والدمار في أعقاب الأعاصير الشديدة.

أهم تشريع أصدرناه على الإطلاق والذي يحدث بالفعل تأثيرا كبيرا على الخيارات - ليصبح قانونا، وضع الرئيس بايدن خطة الرئيس الطارئة للتكيف والقدرة على الصمود، التي تساعد الآن نصف بليون شخص في البلدان النامية على التكيف مع آثار أزمة المناخ وإدارتها بحلول عام 2030.

لقد ذكر العديد من المتكلمين أن العديد من بيننا سيجتمع في دبي، في غضون ستة أشهر تقريبا، لحضور الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف. وهناك بالفعل ثلاث نتائج مقررة. الأول هو كسب تحدي التكيف. وسيصدر تقرير التكيف. وثانيا، سنتناول الخسائر والأضرار، التي غيرنا ديناميتها بنجاح، ولكن ليس بالكامل، في شرم الشيخ. وثالثا، سيكون هناك تقييم عالمي، سيكون تقييما قويا لما وصلنا إليه. ولن يكون أحد مسرورا بشكل خاص. ولكنه يجب أن يكون أكثر من ذلك أيضا: فسيتمتع عليه أن يبين ما هي خريطة الطريق من الآن فصاعدا. فذلك أفضل تقييم يمكن أن نقدمه للعالم.

إننا بحاجة إلى التأكد من أننا نحاول القيام بذلك. ويجب علينا أن نستجيب للواقع. هذه هي الطريقة التي نرى بها الواقع: 48 بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مسؤولة من 0.55 في المائة من جميع الانبعاثات. ولذلك فإن التحدي الذي نواجهه لا يأتي من الخارج من بعض التهديدات. إنها ليست دولة تحاول الاستيلاء على المزيد من الأراضي. إنها ليست السياسة أو حتى دافع زعيم استبدادي أو آخر للهيمنة. التحدي الذي نواجهه هو نحن. إنه الجميع. إنه الطريقة التي نختارها لتدفئة منازلنا وإضاءة مصانعنا وتشغيل سياراتنا. إن حرق الوقود الأحفوري بلا هوادة هو الذي يخلق المشكلة. وبالتالي، فإن المسألة هي ما إذا كنا - جميعنا - سنتحرك لنفعل ما يكفي حيال ذلك أم لا.

يتسبب ثمانية وأربعون بلدا في 0.55 في المائة من الانبعاثات. ويتسبب عشرون بلدا في 76 في المائة من جميع الانبعاثات. وقد تعهدنا جميعا في باريس وغلانكو وشم الشيخ بالمضي قدما على مسار سريع للحد من الاحترار العالمي عند مستوى 1.5 درجة مئوية، لكننا لا نفعل ذلك جميعا.

لأحد في هذه القاعة أن ينكر الطريقة التي تغيرت بها سياسات بعض البلدان تغيرا جذريا، وليس إلى الأفضل، نتيجة لحركة الناس والنزاعات التي نواجهها والاضطرابات التي لحقت باقتصاداتنا. ففي العام الماضي، شهدنا في باكستان نزوح 30 مليون شخص بسبب حدث واحد فقط. وبالتالي، فإن عدم الاستقرار الناتج عن الاضطرابات المناخية سيزداد فقط - بدون اتخاذ إجراء - وستؤدي الأحداث التي يحركها المناخ إلى الضغط بشكل متزايد على حفظه السلام وجيوش بلداننا.

وقبل عدة سنوات، توصل جيشنا على أعلى المستويات، هيئة الأركان المشتركة، إلى استنتاج مفاده أن أزمة المناخ عامل مضاعف للخطر. وكل القوى الأخرى التي تتجم عنها الحروب أو النزاعات تتضاعف نتيجة لما يحدث مع هذا النزاع. ولذلك السبب نرحب بمسألة السلام والأمن، وبالدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28)، التي أعلنتها في هذه القاعة رئيسة المجلس بصفتها وزيرة تغير المناخ والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن الواضح أنه إذا أردنا حل هذه المسألة، سيتعين على مجلس الأمن والأمم المتحدة أن يسارعا وأن يُسمع صوتهما أكثر مما سمع منهما حتى الآن.

إننا بالتأكيد نتفهم إحباط الأمين العام إزاء عدم اتخاذ إجراء وهو أمر ما فتى ينكرنا به. وعلينا أن نتعهد بتكريس مواردنا لمبادرة الأمين العام للإنذار المبكر للجميع، ونحتاج إلى التأكد من أنها تأخذ في الحسبان احتياجات أكثر الناس ضعفا. وعلينا أن ندمج تلك التهديدات في الخطة الجديدة للسلام وأن نعيد تصور الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة نفسها أن تتصدى على أفضل وجه للأثر المتزايد لهذه الأزمة على الأمن العالمي.

وعلى وجه التحديد، يتعين علينا أن نكفل إدراج أزمة المناخ في جهود منع نشوب النزاعات والوساطة التي تبذلها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. إننا جميعا بحاجة إلى المساعدة في تحقيق ذلك. وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأنه، هنا، في الولايات المتحدة، بعد أن تم أخيرا التوقيع على قانون خفض التضخم - وهو

لا نطبقها جميعاً. ويمكننا تجنب أسوأ آثار أزمة المناخ، وفقاً لما قالته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في عام 2018 في تحذيرها لنا، لكن الوقت يمر وعقارب الساعة تدور.

وهذه ليست مسألة تتعلق ببناء القدرات؛ إنها مسألة الوفاء بالوعود التي قطعناها. لقد قطعنا وعوداً في باريس؛ وقطعنا وعوداً في غلاسكو؛ وكررنا تلك الوعود في شرم الشيخ؛ ولا يمكننا الذهاب إلى دبي وتكرارها مرة أخرى.

ويتعين على كل عضو في مجلس الأمن، سواء كان دائماً أو غير دائم، أن يجدد طموحه وأن يقرر ما هو ضروري لكسب هذه المعركة. ويصب ذلك في مصلحتنا الأمنية جميعاً، الموزعة بالتساوي بيننا، ولا يمكننا إصلاح الكوكب والدفاع عن جميع الدول ضد أحد أكبر التهديدات التي عرفها العالم على الإطلاق إلا بالعمل معاً. ولا يزال بإمكاننا كسب هذه المعركة وآمل أن نتاح لمجلس الأمن الكثير من الفرص في الأشهر المقبلة للمساعدة في القيام بذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الدولة السويسرية.

السيدة لوي (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): لا يزال تغير المناخ هو أكبر تهديد عام للبشرية، كما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة. وفي عالم يحترق، لا يمكن الفصل بين الأمن المناخي والسلام المستدام. ولهذا السبب، جعلت سويسرا الأمن المناخي أولوية لها في مجلس الأمن.

ولذلك، أود أن أشكر دولة الإمارات العربية المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الهامة وعلى التزامها المستمر من خلال رئاسة المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن عمل مجلس الأمن وتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ متكاملان في مواجهة تلك التحديات الهائلة. وقد أوضح الرئيس سانتوس كالديرون ووكيل الأمين العام لأكروا والسيدة قدرى، الذين أود أن أشكرهم على شهاداتهم، ذلك بوضوح: إن تغير المناخ يغذي خطر

وأنا لست هنا لتوجيه أصابع الاتهام. ويتعين على جميع بلداننا أن تعمل معاً. فلدينا التكنولوجيات؛ ويمكننا أن نفعل الأشياء؛ ولدينا جامعات عظيمة؛ ولدينا مختبرات رائعة. ويمكننا أن نفعل المزيد لنتمكن من توحيد أنفسنا للتعامل مع هذه الأزمة. وفي النهاية، هناك شيء واحد فقط سينقذنا من أنفسنا، وهو تحقيق الهدف الذي يقدمه لنا العلماء فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات. وحتى إذا وصلنا بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050، فلا يزال يتعين علينا امتصاص 1,6 تريليون طن أو نحو ذلك من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي. وهذا يعني أنه يجب احتجاز بعض الكربون من أجل القيام بذلك.

والهدف أماننا واضح تماماً: يتعين علينا أن نتوقف الآن عن السماح بإنشاء محطات جديدة للفحم بلا هوادة. فالقيام بذلك بلا هوادة يعني أننا لن نحتجز أي انبعاثات. وعلينا تجميع التمويل معاً، وهذا يقدر بالتريليونات. ويسعدني أن أقول إنه في الأسبوع المقبل، في باريس، سيعقد مؤتمر القمة المعني بالتمويل المناخي الذي دعا إليه الرئيس ماكرون، ونأمل أن نوسع نطاق أفكار التمويل المختلط والشروط التي نحتاجها من أجل تحقيق هذا الهدف.

وبالنظر إلى ما نعرفه عن هذه الأزمة، لا ينبغي لأي بلد أن يجلب مصادر جديدة للتلوث من أي مكان. ولذلك، علينا أن نعيد الالتزام بأهدافنا لعام 2030 وليس بتلك الأهداف فحسب لأننا إن لم نفعل ما يكفي بحلول عام 2030، فلن تصل الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050. ولن يكون هذا الهدف قابلاً للتحقيق. ولن نحافظ على مستوى 1,5 درجة مئوية. وسيخلف ذلك. لقد حان العقد الحاسم الآن، وعلينا المضي قدماً بخطط أفضل وخطط حقيقية فيما يتعلق بعام 2050. وتلك هي الأشياء التي يتعين علينا القيام بها لضمان سلامة مواطنينا ولضمان أمن الكوكب في جميع أنحاء العالم، وهذا ليس هدفاً بسيطاً.

وأشدد على ملاحظة واحدة: من الواضح أن وقت الكلام قد فات منذ وقت طويل. ولدينا الأدوات والتكنولوجيا التي نحتاجها من أجل خفض الانبعاثات بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030، ولكننا

لبناء السلام، الذي تدعمه سويسرا، تلك الحاجة. وتشمل الدروس المستفادة تمويل المناخ في البلدان الهشة، والذي يجب أن يجسد الأولويات المحلية، وتمكين المرأة اقتصاديا وتقدير خبرة الأجيال الشابة.

ثالثا، يجب أن تراعي ولايات عمليات حفظ السلام مخاطر المناخ. وقد دفعت الحقائق على أرض الواقع بالفعل بعض البعثات إلى الاستجابة. ويؤدي المستشارون لشؤون المناخ والبيئة دورا أساسيا في دعم البعثات بإدماج المخاطر المناخية والتخفيف من حدتها في عمل تلك البعثات.

كما أن آلية الأمن المناخي، وهي مبادرة مشتركة بين العديد من الجهات الفاعلة والبرامج التابعة للأمم المتحدة، تمكن الأمم المتحدة من التصدي لهذه المخاطر بصورة أكثر منهجية. وأود أن أسلط الضوء على دور فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن، الذي نشترك في رئاسته مع بلدكم، سيدتي الرئيسة، وموزامبيق. وفي آذار/مارس، أطلقنا مع مالطة سلسلة من التدابير الملموسة بشأن المناخ والسلام والأمن داخل المجلس. وندعو الأعضاء الآخرين إلى الانضمام إلى جهودنا.

إن الأمن المناخي هو أحد الركائز الأساسية للاستقرار. ويجب أن نرسخ العمل المناخي، ليس في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فحسب، ولكن أيضا في "الخطة الجديدة للسلام".

فالتقاعس عن العمل ليس خيارا. ولهذا السبب، يجب على المجلس أن يتصرف بشأن التفاعل المعقد بين المناخ والسلام والأمن. وهذا هو السبيل الوحيد للوفاء بولايته، وهي صون السلام والأمن الدوليين.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر مقدمي الإحاطات على تعليقاتهم وملاحظاتهم بشأن هذا الموضوع المهم.

والبرازيل، بوصفها طرفا فاعلا مسؤولا منخرطا تاريخيا في تعددية الأطراف وخطة التنمية المستدامة، ستعمل دائما بطريقة بناءة ومتسقة،

نشوب النزاعات. ولذلك، فإن الاعتراف بالصلة التي لا يمكن إنكارها بين تغير المناخ والأمن أمر حتمي. ولهذا السبب أيضا، تؤيد سويسرا إعلان مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

يؤدي تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث إلى تفاقم التوترات والنزاعات العالمية. وقد شعر الكثيرون بذلك هنا في نيويورك في الأسبوع الماضي. إنها أزمة عالمية ثلاثية. فالحرارة والجفاف والعواصف والفيضانات تزعزع استقرار مناطق عديدة من العالم. وكثيرا ما يعزز تغير المناخ الحلقة المفرغة من التوتر والهشاشة والنزاع. ونشهد ذلك في منطقة الساحل على سبيل المثال، كما أوضحت السيدة ضيوف، ممثلة المجتمع المدني، أمام المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.9322). أو في جنوب السودان، حيث تمنع الفيضانات المستمرة البعثة المكلفة من قبل المجلس من إنجاز مهمتها المتمثلة في حماية المدنيين بشكل كامل.

إن أثر تغير المناخ لم يسبق له مثيل. ولذلك، يجب أن تكون استجابتنا مبتكرة.

أولا، يتعين علينا جعل العلم والتكنولوجيات الجديدة في خدمة منع نشوب النزاعات. فعلى سبيل المثال، تتطوي المبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية شريك رئيسي فيها، على استخدام نظم للإنذار المبكر. ويؤدي ذلك إلى اتخاذ إجراءات سريعة قبل وقوع الظواهر الشديدة في البلدان الضعيفة، ومن ثم يمثل إسهاما ملموسا في منع نشوب الصراعات. ومن الأمثلة الأخرى مصفوفة تتبع التشرذم التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، والتي تحلل البيانات المتعلقة بالسكان النازحين.

إن دمج الخبرات العلمية والدبلوماسية نهج استراتيجي لسويسرا. وفي السنوات الأخيرة، أنشأنا مركز خبرة في جنيف معنيا بآثار تغير المناخ على الأمن البشري، مما يعود بالنفع على منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

ثانيا، إن جهودنا الجماعية لبناء السلام وتوطيده يجب أن تدمج أيضا الروابط بين تغير المناخ والأمن. ويؤكد صندوق الأمم المتحدة

تعالجها عادة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وركيزة الأمم المتحدة للتنمية. ويمكن لمجلس الأمن، عندما يؤدي مهامه، بل وينبغي له، أن يسهم في ذلك الصدد بدعم جهود البلدان المضيفة في الميدان، بناء على طلبها، لزيادة المرونة المحلية وبناء القدرات. وهذا لا يعني أن المجلس لديه أو ينبغي أن تكون له ولاية للتصدي لتغير المناخ بشكل مواضيعي ومنهجي.

دعونا لا ننسى أنه وفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وهي هيئتنا المتعددة الأطراف المسؤولة عن علم تغير المناخ، يُنظر إلى تأثير المناخ على النزاعات على أنه "ضعيف نسبيا" عند مقارنته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وتشدد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أيضا على أن قابلية التأثر بتغير المناخ تكون أعلى في المواقع التي تعاني من الفقر وتحديات الحكم ومحدودية الوصول إلى الخدمات والموارد الأساسية، وأن "تحديات التنمية التي تسبب ضعفا كبيرا تتأثر بالأنماط التاريخية والمستمرة من عدم المساواة، مثل الاستعمار".

إن مجلس الأمن لا يفتقر فقط إلى الشرعية اللازمة للتصدي لتغير المناخ بطريقة متسقة وشاملة ومجدية، بل يفتقر أيضا إلى الأدوات الكافية للقيام بذلك. ولدى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وركيزة التنمية في الأمم المتحدة بالفعل الأدوات والآليات المناسبة للتصدي للتحديات الإنمائية الأساسية والحد من التعرض لتغير المناخ في السياقات الهشة. ويجب أن نتذكر الالتزام بمعالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الانتقال إلى نظم الطاقة المنخفضة الانبعاثات. ولمكافحة تغير المناخ بفعالية، يتعين علينا جميعا في المقام الأول أن نعمل على الحد من حرق الوقود الأحفوري. طوال تاريخنا، حدثت انبعاثات الكربون في الغالب في البلدان المتقدمة، وليس في مناطق النزاع. والمجلس لا يملك الأدوات المناسبة، على سبيل المثال، لمعالجة المسألة الرئيسية المتمثلة في توفير التمويل المناخي ووسائل تنفيذ جهودنا الجماعية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

وتشجع على إيجاد حلول متضافرة للتحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي. إن تغير المناخ هو بلا شك أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية. وبدون استجابة فعالة ومتسقة، لن نتمكن من معالجة أسبابه الجذرية وآثاره السلبية على مجتمعاتنا.

كدليل على التزامنا الراسخ والمتجدد والمنشط بمعالجة تغير المناخ، قدم الرئيس المنتخب آنذاك لولا، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تعهد البرازيل باستضافة الدورة الثلاثين للمؤتمر في عام 2025 في منطقة الأمازون البرازيلية. ونحن ممتنون للتأييد والدعم اللذين قدمتهما مؤخرا جميع بلدان مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ذلك الصدد. يشرفنا الثقة الموضوعية في البرازيل، وسنكرس جهودنا بأعلى إحساس بالأولوية لتعزيز الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستساهم في تقدم حاسم لنظام تغير المناخ.

كما نتطلع إلى الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف التي ستعقد في دبي في وقت لاحق من هذا العام. ونتوقع أن تجري مناقشة مجدية بشأن تغير المناخ في إطار المسارات الرسمية القائمة للنظام المتعدد الأطراف لتغير المناخ. سيشكل التقييم العالمي الذي سيتم إجراؤه خلال الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر مفصلا محوريا في جهودنا المشتركة لمكافحة تغير المناخ. وسيشير إلى أوجه التقدم ويحدد ثغرات التنفيذ الرئيسية في النظام، لا سيما فيما يتعلق بتمويل المناخ. ونحن مقتنعون بأن التقييم العالمي سيكون أساسيا لمستقبل نظام تغير المناخ ولنجاح الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف بعد عامين من الآن.

تُعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ أنسب المنديات لمناقشة الاستجابة العالمية لتغير المناخ. ونعتقد أن إجراء مناقشة مواضيعية وشاملة لهذا الموضوع في سياق مجلس الأمن ليس مثمرا ولا فعالا. فهو يثير مشكلة خطيرة جدا وربما غير قابلة للحل فيما يتعلق بتعدي المجلس على المواضيع التي

الأبعاد. ومن المؤكد أن معالجة هذه المسألة في المحافل المناسبة، ولا سيما من خلال الوفاء بالالتزامات المالية بموجب اتفاق باريس، سيكون لها أثر ملموس أكبر على أرض الواقع.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن امتناننا للإمارات العربية المتحدة لتركيز اهتمام المجلس على هذا الموضوع اليوم. كما أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام لأكروا والرئيس السابق سانتوس كالديرون والسيدة قدرى على إحاطاتهم الهامة.

لقد أحرز بعض التقدم منذ أن طرحت المملكة المتحدة قضية الأمن المناخي لأول مرة على المجلس في عام 2007 (انظر S/PV.5663). ولكن مع تزايد إدماج تداعيات تغير المناخ في عملنا فيما يتعلق بالصراع والسلام والأمن، أصبحت الآثار المادية والمخاطر المتتالية لتغير المناخ أكثر وضوحاً على مستوى العالم وباتت تفاقم أوجه الهشاشة الموجودة من الأساس. إن الصلة بالسلم والأمن الدوليين أصبحت جلية، وهو ما أوضحه اليوم بقوة وزراء من أفريقيا والشرق الأوسط - وهما منطقتان تمثلان الجزء الأكبر من عملنا في هذا المجلس. ونحتاج الآن إلى عمل عالمي عاجل ومنسق للتصدي للتهديدات. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على ثلاث مسائل تمثل أولويات بالنسبة للمملكة المتحدة.

أولاً، من الضروري زيادة وتحسين فرص الوصول إلى التمويل للبلدان الأكثر تضرراً من تغير المناخ، كما أوضح السيد كيري بقوة منذ قليل. ونحن نعمل من أجل إصلاح النظام المالي الدولي وزيادة التمويل العام والخاص من أجل تحقيق الصمود المناخي والسلام المستدام، بما في ذلك للبلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس. وقد حولت الصناديق الإقليمية للتأمين ضد المخاطر التي أنشأتها المملكة المتحدة بليون دولار للتأمين ضد المخاطر في أفريقيا، وتلقت الصومال الدفعة الأولى من التأمين ضد الجفاف هذا العام. وفي تموز/يوليه، سنعقد فعاليات بشأن التمويل المناخي في المملكة المتحدة وهنا في نيويورك، بما في ذلك لصالح البلدان ذات الاحتياجات الإنسانية، وللإسهام في هذا الموضوع في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ويتراوح المبلغ اللازم لمطابقة احتياجات وأولويات البلدان النامية لمكافحة تغير المناخ، وفقاً لتقرير تقييم الاحتياجات الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بين 5,8 و 11,5 تريليون دولار بحلول عام 2030. وإذا كان تغير المناخ يمثل حقا أولوية لتلك البلدان، فنحن بحاجة إلى أن نرى تقدماً ملموساً ومجدياً في ذلك الصدد في المنتديات المناسبة. ويمثل توفير وتعبئة موارد جديدة يمكن التنبؤ بها وإضافية وكافية الحاجة الملحة في الوقت الراهن للبلدان النامية.

إن نظام تغير المناخ المتعدد الأطراف، القائم على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس التابع لها، يستند بالفعل، ولأسباب وجيهة، إلى عدد من المبادئ التي تضمن التوازن والشفافية والشمولية، مع قرارات تستند إلى توافق آراء جميع البلدان بوصفها أطرافاً في الاتفاقية. ولا شيء يمكن أن يكون أبعد من ذلك عن واقع مجلس الأمن، وهو هيئة تعمل وهيكلها بطريقة مختلفة اختلافاً جوهرياً. والاقتراح بأن يحسن المجلس شفافيته وشموليته من خلال إشراك الدول غير الأعضاء في المجلس ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بنشاط في المناقشات بشأن المناخ والسلام والأمن، وإن كان حسن النية، لن يصلح ذلك. إن مجلس الأمن بحاجة ماسة إلى إصلاح عميق، وذلك على وجه التحديد لأنه غير متوازن وغير شفاف وغير شامل للجميع. ولن تحول التغييرات التجميلية السطحية ذات الطابع المخصص لمجلس الأمن إلى هيئة شاملة للجميع. وعلاوة على ذلك، فإن آراء البلدان النامية، وهي الأكثر تضرراً من الآثار السلبية للاحتراز العالمي، ليست ممثلة تمثيلاً كافياً. وتشير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، على سبيل المثال، إلى أنه قد تكون بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أكثر البلدان تضرراً من تغير المناخ. ومع ذلك، فإن منطقتنا ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير في المجلس.

في الختام، إن إضافة مسألة تغير المناخ لا تؤدي إلا إلى إثقال كاهل ولايات البعثات التي أذن بها المجلس، في سيناريو يتعرض فيه العديد منها بالفعل لضغوط خطيرة بسبب الإرهاق في أدوارها المتعددة

والقدرات الخاصة؛ وتعزيز تنسيق السياسات؛ وزيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية من حيث التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات؛ والتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن المناخ والاستمرار في إحراز تقدم جديد في إدارة المناخ العالمي. وتدعم الصين الدور الهام للأمم المتحدة في التصدي لتغير المناخ وتؤيد تأييدا كاملا الإمارات العربية المتحدة كبلد مضيف للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونعتقد أن الدورة المقبلة للمؤتمر ستحقق الكثير من النتائج الإيجابية في ظل رئاسة سلطان الجابر.

لقد نوقشت الروابط بين المناخ والأمن في الكثير من جلسات هذا المجلس. ومن الواضح أن الآراء لا تزال منقسمة وأنها في حاجة إلى المزيد من المناقشات المتعمقة. فمن ناحية، نشهد في البلدان النامية التي تنقل إلى المرونة المناخية تواترا في حالات الظواهر الجوية المتطرفة والكوارث الطبيعية التي تقضي على مكاسب التنمية، وتزيد من حدة نقص الموارد، وتؤدي إلى صدمات بين الطوائف والأعراق. ومن ناحية أخرى، عندما ننظر إلى الأمر من منظور أوسع، نلاحظ أن الصلة بين تغير المناخ والمخاطر الأمنية معقدة للغاية، وأن الصلة الدقيقة بين الاثنين ليست مفهومة بشكل كامل بعد.

وكما أنه ليس من العلمي إنكار وجود علاقة بين المناخ والأمن، فإنني أجد على القول إنه من غير العلمي أيضا إطلاق تعميمات حول التداعيات الأمنية لتغير المناخ بإخراج القضية من سياق معين. وما يهم هنا هو فعل الشيء الصحيح باتخاذ النهج السليم. مع ذلك، نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يحل الديناميات بين المناخ والأمن بوضع هذه القضية في سياقها مع مراعاة ولاية المجلس نفسه وجداول أعماله القائمة والموارد والوسائل المتاحة له، فضلا عن الحالات الخاصة ببلدان بعينها. وينبغي أن نهتم بحل المشاكل، وأن نحدد الأسباب الجذرية للمخاطر الأمنية وأن نطور حلولاً عملية صالحة للتطبيق.

لقد أدت الفيضانات الأخيرة في هايتي إلى تفاقم المشاكل الإنسانية الموجودة من قبل في البلد. هناك بعض الارتباط بالمناخ،

ثانياً، علينا أن نكفل مراعاة دوافع النزاع ضمن التدخلات المناخية. ينبغي أن تكون جهود التكيف مع المناخ المراعية لظروف النزاع جزءاً من الحل بالنسبة للبلدان التي تعاني من عدم الاستقرار. ومن الضروري إشراك النساء والفتيات والجهات الفاعلة المحلية بشكل هادف في النظم الرسمية والمفاوضات.

وأخيراً، ينبغي إدماج الحد من مخاطر المناخ والنزاع والاستجابات المبكرة في البرامج الإنسانية وبرامج بناء السلام والتنمية، بما يتوافق مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث ومبادرة الأمين العام للإنذار المبكر للجميع. وقد أصبح الحد من مخاطر الكوارث وآثارها ضرورياً من أجل ضمان استمرار التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 13، بشأن المناخ، والهدف 16، بشأن النزاعات.

ومنظومة الأمم المتحدة في وضع جيد يمكنها من تنسيق الجهود المتعلقة بالمناخ والتنمية وبناء السلام والأمن. وكما قال الآخرون، فإن المستشارين المعنيين بالمناخ والسلام والأمن في بعثات الأمم المتحدة يؤدون دوراً هاماً. ويمكن للمجلس أن يفعل المزيد لدعم ذلك من خلال المساعدة في تقديم استجابة أكثر اتساقاً وتكاملاً لتحقيق الاستقرار وبناء السلام والتنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ في جميع أنشطة الأمم المتحدة.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بكم، سيدتي الرئيسة، في مجلس الأمن لترؤس جلسة اليوم. ونشكر أيضاً وكيل الأمين العام جان - بيير لأكروا والسيد خوان مانويل سانتوس كالديرون والسيدة سلمى قدرى على الإحاطات التي قدموها.

إن التحديات التي يشكلها التغير المناخي على حياة البشر وعلى التنمية في جميع البلدان أصبحت أكثر حدة مما كانت عليه. وأصبح لزاماً على المجتمع الدولي أن يجتمع ويتعاون للتصدي للتغيرات المناخية. وتدعم الصين مساعي المجتمع الدولي في عدد من المجالات - التمسك بالاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ باعتبارها المحفل الرئيسي للمداولات بشأن قضايا المناخ؛ والالتزام بمبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والإنصاف

منذ العام الماضي انعكاس في سياسات الطاقة في بعض البلدان المتقدمة النمو، نتيجة لزيادة استهلاكها للطاقة الأحفورية وانبعثاتها الكربونية بدلا من خفضها. وتبعث تلك التطورات على الشعور بالقلق.

وينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دوره وأن يراقب تلك التطورات عن كثب. كما أنها تثير أسئلة: إذا اعتبر تغير المناخ تهديدا أمنيا محتملا ألا يترتب عن ذلك أن السلوك التراجعي السلبي في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بخفض الانبعاثات، بما في ذلك الانسحاب الأحادي الجانب من اتفاقية باريس يشكل أيضا تهديدا للسلام والأمن الدوليين؟ وهل يمكن للمجلس اتخاذ تدابير إنفاذ بموجب سلطة ميثاق الأمم المتحدة لمعالجة هذه الإجراءات السلبية؟ إن ذلك يقتضي بعض التأمل العميق ويبرره.

ثانيا، ما يزال نقص التمويل أكبر عقبة أمام إدارة المناخ العالمي، نظرا للتأخير الشديد من جانب البلدان المتقدمة في دفع تمويلها للعمل المناخي. لذلك يجب تعويض العجز السنوي البالغ 100 مليار دولار في أقرب وقت ممكن وتحديد هدف كمي جماعي جديد لفترة ما بعد عام 2025. لقد أنشأ المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد في شرم الشيخ، مصر في العام الماضي صندوق الخسائر والأضرار وتنتظر البلدان النامية بفارغ الصبر تشغيل الصندوق في وقت مبكر. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة المعنية أن تضطلع بدورها في تعزيز تنفيذ الصندوق، بما في ذلك إنشاء آلية لرصد تنفيذ التمويل المناخي وتشجيع البلدان المتقدمة على ترجمة التزاماتها السياسية إلى إجراءات ملموسة حقا.

ولكي يؤدي المجلس دوره ينبغي له أن يعلن عن ذلك بقوة في تلك المجالات أيضا. وفي الوقت نفسه ينبغي للمجلس أن يضطلع بدوره في ذلك الصدد عن طريق اتخاذ إجراءات ملموسة. كخطوة أولى يمكن للمجلس أن ينظر في الإذن لبعثاته الميدانية في أكثر البلدان تأثرا بتغير المناخ وكذلك أكبر بعثاته حجما بجمع معلومات عن الإيرادات السنوية للبلد المضيف من تمويل المناخ الذي تتلقاه من البلدان المتقدمة النمو وإبلاغ المجلس عن ذلك على أساس منتظم. وغني عن القول إن البعثات نفسها ينبغي أن تصبح معايير أو قدوة

لكن التحديات الأساسية في هايتي، وخاصة عنف العصابات والفساد السياسي، لم تتغير. ويعاني العراق من مشاكل إيكولوجية مثل ندرة المياه والجفاف والتصحر، وبينما يرتبط ذلك بالطبع بتغير المناخ، فإن التحدي الرئيسي للعراق هو التعامل مع العواقب الوخيمة للغزو الأجنبي. وسنوات الحرب والأعمال العدائية، بما في ذلك استخدام ذخائر اليورانيوم المستنفد من قبل قوى خارجية، أدت إلى تدهور النظم الإيكولوجية في العراق بشكل لا يمكن إصلاحه، وجعلت المتفجرات من مخلفات الحرب مساحات شاسعة من الأراضي غير صالحة للاستخدام. إن مجرد إدراج منظور تغير المناخ في عمل المجلس مع تجاهل تلك المشاكل الأساسية لن يوجهنا نحو الحلول السليمة أو يسفر عن النتائج المرجوة.

يجدر أيضا النظر في سبب اختلاف العواقب الاجتماعية والاقتصادية للظواهر المناخية المتطرفة في أمريكا الشمالية عن تلك التي تشهدها جزر المحيط الهادئ. وليس سرا أن هناك اختلافات واسعة بين قدرات مختلف البلدان على معالجة التغير المناخي. وراء هذا التفاوت وتحتة توجد اختلافات كبيرة في مستويات تنميتها. لذلك فإن الطريقة الأكثر حسما لمنع تغير المناخ من أن يصبح خطرا أمنيا هي اتباع نهج التنمية. وهذا يعني مساعدة البلدان النامية على سد الفجوة الإنمائية وتعزيز قدرتها على تحمل تغير المناخ والتصدي له. في ذلك الصدد، ينبغي ألا يصبح مجلس الأمن صالونا للخطابة العاطلة ولا هم له سوى اللياقة السياسية، بل ينبغي أن يستند إلى أرضية ثابتة وأن يسترشد بولايته وأن يبذل جهودا حسنة النية لمساعدة البلدان النامية بصورة ملموسة في التصدي للمخاطر الأمنية التي تواجهها.

أولا، تعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس أهم الصكوك التوجيهية في مجال التصدي لتغير المناخ. إن جوهر توافق الآراء الأساسي المكرس في الاتفاقية هو أنه تقع على البلدان المتقدمة النمو مسؤولية تاريخية فيما يتعلق بتغير المناخ العالمي. ومن المنطقي أن تأخذ تلك البلدان زمام المبادرة في الحد بشكل كبير من الانبعاثات بحيث تصل إلى درجة الصفر من انبعاثات الكربون أو حتى إلى درجة سلبية في وقت أقرب. ولكن للأسف حدث

والجبال الحرجية هما الكنز الحقيقي الدفين“ وتواصل السير بثبات على الطريق المؤدي إلى التحديث ذي الخصائص الصينية فضلا عن التعايش المنسجم بين البشر والطبيعة. وعلى مدى العقد الماضي واصلت الصين اتخاذ موقف مسؤول بمطابقة التزاماتها بالإجراءات حيث خفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 34.4 في المائة، فضلا عن بناء أكبر سوق للكربون في العالم وتنفيذ مشاريع إعادة التحريج ومكافحة الزحف الرملي.

وقد حظيت إنجازاتنا في مجال التحسين البيئي وحماية البيئة بإعجاب العالم بأسره. وتظل الصين طرفا فاعلا في التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن تغير المناخ، حيث تقدم الدعم والمساعدة للبلدان النامية الأخرى، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية بغية تمكينها من التصدي لتغير المناخ على نحو أفضل. وتحظى جهودنا بالثناء من قبل معظم البلدان النامية.

والصين على استعداد لمواصلة العمل مع جميع الأطراف لتعزيز نظام عالمي ومنصف وعادل لإدارة المناخ ويكون فيه التعاون مربحا للجميع لكي نتمكن معا من بناء كوكب بهي ونظيف.

السيد بيريس لوس (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والسيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، الرئيس السابق لكولومبيا والحائز على جائزة نوبل للسلام وعضو مجلس الحكماء، والسيدة سلمى قدرى، خبيرة المناخ والسلام والأمن في اتحاد المنظمات غير الحكومية المعنية بالبحوث الزراعية الدولية على إحاطاتهم.

وقد خلص الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في أحدث تقرير له إلى أن تغير المناخ الذي يسببه الإنسان يؤثر بالفعل على العديد من ظواهر الأرصاد الجوية والمناخ وأنها تشتد بسببه في جميع مناطق العالم، لا سيما في أكثر البلدان فقرا وضعفا وكذلك البلدان التي تشتعل فيها النزاعات. ومن المفارقات أن تلك البلدان هي الأقل إسهاما في تغير المناخ.

يحتذى بها في الحفاظ على الطاقة وخفض الانبعاثات عن طريق الاضطلاع بدورها في الإجراءات المناخية للبلدان المضيفة.

ثالثا، يجب علينا الانتباه إلى سياسات الحماية الخضراء في البلدان المتقدمة النمو. فبذريعة تعزيز تحولاتها في مجال الطاقة، استثمرت بعض البلدان مئات المليارات من الدولارات في إعانات ضخمة لصناعاتها التحويلية من خلال مختلف مشاريع القوانين والمبادرات الإدارية غير العادلة، في حين وضعت حواجز تجارية كبرى أمام الصناعات الخضراء في بلدان أخرى ومنعت حصول البلدان النامية على التكنولوجيات الخضراء. وتشكل هذه الأعمال انتهاكا صارخا لقواعد منظمة التجارة العالمية لأنها تعطل سلاسل الصناعة والتوريد العالمية الخضراء وتقوض جهود البلدان لأجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتتعارض مع الجهود الجماعية للمجتمع الدولي في التصدي لتغير المناخ. ويسبب تلك الأعمال أيضا تبدو الشعارات المنمقة لبعض البلدان جوفاء وهزيلة ومنافقة.

ولئن كان للمجلس أن يؤدي مهامه على النحو السليم، يجب عليه أن يرفض بحزم هذه السلوكيات والممارسات التي أصبحت بسببها الحماية الخضراء إلى قيد وسلسلة تكبلان البلدان النامية وتبقيها في أدنى سلاسل القيمة العالمية.

تعدّ الجزاءات الانفرادية غير القانونية السلسلة الأخرى التي تعوق قدرة البلدان النامية على تحقيق التنمية وصون الاستقرار حيث تواجه الكثير من البلدان الخاضعة لهذه الجزاءات صعوبة بالغة في الحصول حتى على أبسط وسائل كسب العيش والإنتاج، ناهيك عن تحسين قدرتها على التصدي لتغير المناخ. وينبغي للمجلس أن يستمع إلى أصوات الشعوب في البلدان المتضررة، وأن يأخذ المخاطر المناخية والأمنية التي تشكلها الحماية الخضراء والجزاءات الانفرادية غير القانونية على محمل الجد، فضلا عن التحلي بالشجاعة اللازمة لاتخاذ تدابير هادفة لدعم الإنصاف والعدالة. إن تلك النقاط تبين الاتجاه الذي ينبغي للمجلس أن يمضي فيه في المسائل المتعلقة بتغير المناخ.

فالبيئة الإيكولوجية هي أساس بقاء الإنسان وتنميته. وتتمسك الصين برؤيتها للتنمية الخضراء التي تعبر عنها بأن "المياه الصافية

وفي هذا الصدد، تتمثل إحدى الطرق الفعالة للتصدي للتحديات التي يفرضها تغير المناخ والتغلب عليها، ولا سيما في البلدان التي تعاني من النزاعات، في بلورة التزام البلدان المتقدمة بجمع 100 بليون دولار سنوياً اعتباراً من عام 2020 وتوجيه تلك الأموال عبر آليات تمويل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وإتاحتها لتنمية البلدان النامية، بما في ذلك تلك المؤهلة لأولوية الوصول إلى التمويل.

تؤدي الآثار الضارة لتغير المناخ إلى توترات اجتماعية. فهي تقاوم خطر النزاع وعدم الاستقرار أو تطيل أمده أو تسهم فيهما. وفي الاستراتيجيات العالمية لمنع نشوب النزاعات، يجب أن نأخذ في الحسبان المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بوصفها عنصراً مركزياً. إن عواقب الجفاف أو الفيضانات المطولة التي تؤدي إلى تشريد السكان وانعدام الأمن الغذائي وحالات الطوارئ الصحية العامة هي في المقام الأول ذات طابع إنساني. وفي ذلك السياق، يجب أن تعمل البعثات السياسية الخاصة وبعثات السلام جنباً إلى جنب مع مكاتب الأمم المتحدة القطرية والإقليمية التي تستفيد من الموظفين المتخصصين في تغير المناخ.

وفي ذلك الصدد، أنهو بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا كمثال يحتذى، والذي أنشأ في العام الماضي الفريق العامل الإقليمي المعني بتغير المناخ والبيئة والأمن والتنمية في غرب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، نرحب بالمبادرات الإقليمية التي وضعت خرائط طريق محددة للتصدي لتغير المناخ والأمن، مثل الاتحاد الأفريقي ومنندى جزر المحيط الهادئ. ونعتبر هذه المبادرات مكملة وإيجابية في السياق الذي تطبق فيه.

وإزاء هذه الخلفية، فإن الحل الوحيد هو العمل المناخي المشترك. ولهذا السبب، نحث البلدان المتقدمة النمو على أن تكون في مقدمة الطريق نحو الوصول إلى صافي انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2040. وعلى نفس المنوال، تؤيد إكوادور الإدماج الشامل للمخاطر المتصلة بالمناخ، ولا سيما المنظور الجنساني، بوصفه أحد عناصر استراتيجيات الأمم المتحدة الواسعة النطاق بشأن هذه المسألة.

لقد كانت المرة الأولى التي ناقش فيها مجلس الأمن هذه المسألة في عام 2007 (انظر S/PV.5663) ولكننا لم نتمكن بعد من التوصل إلى فهم مشترك للموضوع. بيد أننا تمكنا من النظر في السيناريوهات التي من المحتمل أن تأخذ في الاعتبار الآثار الضارة لتغير المناخ بوصفها عوامل مضاعفة للمخاطر. وكما هو معترف به في جميع محافل الأمم المتحدة وإعلاناتها الدولية فإن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس يشكلان المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ، وأنهما يوفران التوجيه للإدارة الشاملة لهذه المسألة.

وما يهمنا اليوم هو استكشاف الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يكفل ألا يصبح تغير المناخ عاملاً مضاعفاً لخطر النزاعات في البلدان التي يعمل فيها. وهذا يستدعي تحليلاً موضوعياً يكمل أدوار هيكل المناخ ويسهم فيها، ولكنه لا يكررها ولا يعطل تمويلها.

إن المسؤولية الوطنية معترف بها كمبدأ توجيهي في بناء السلام، والمبدأ نفسه هو حجر الزاوية في اتفاقية باريس. والواقع أن الأداة الرئيسية للاتفاقية تتلخص في توجيه الجهود المشتركة في العمل المناخي إلى مساهمات محددة وطنياً. ولهذا السبب، بات من الأهمية بمكان بناء القدرات الوطنية للبلدان التي تمرّ بحالات نزاع. إن السلام والأمن، فضلاً عن تنشيط سيادة القانون والمؤسسات القوية، كلها أمور أساسية في ذلك الصدد.

وقد اقترح الأمين العام بعض المبادرات الحسنة التوقيت، مثل مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع التي تركز على التكيف مع تغير المناخ، ومسرّع الابتكار المناخي التابع لصندوق التكيف الذي يمكن أكثر البلدان ضعفاً من أن تكون قادرة على تقديم مشاريع قابلة للاستمرار مالياً إلى الصناديق المتعددة الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، كان إنشاء صندوق الخسائر والأضرار في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ معلماً بارزاً يبرر مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ونأمل أن يتم تعجيله في أقرب وقت ممكن.

كما أن صاحب المقام جون كيري قد تحدث عن التمويل. إن تنفيذ قرارات المساهمة في صندوق الخسائر والأضرار في المؤتمر 28 للدول الأطراف هو ما سيكون اختباراً حاسماً حقيقياً للاستعداد لمكافحة العواقب السلبية لتغير المناخ، لا المناقشات في مجلس الأمن.

نعم، في بعض الحالات الخاصة بكل بلد ومنطقة، يمكن أن يكون عنصر المناخ عاملاً إضافياً يؤدي إلى تفاقم النزاع. ومع ذلك، ما فتئ الاتحاد الروسي يرى أن مناقشة تغير المناخ ليست جزءاً من ولاية مجلس الأمن ولا تؤدي إلا إلى صرف الانتباه عن الأسباب الرئيسية للنزاع - وهي اجتماعية واقتصادية في كثير من الأحيان.

يحق لمختلف المؤسسات ومراكز البحوث إبداء آرائها. غير أننا نشك في أن لديها خبرة كافية في مجال تقييم الصلة بين المناخ والأمن. فلا يؤيد العلم وجود صلة مباشرة بين جدول أعمال المناخ وبين الأمن، كما أكد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وبالمناسبة، نود أن نذكر بأن تغير المناخ على كوكب الأرض قد حدث في جميع فترات وجوده، سواء كان ذلك في اتجاه ارتفاع درجات الحرارة أو انخفاضها، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية في كثير من الأحيان على الموائل.

وتعدّ اتفاقية المناخ واتفاق باريس اليتين رئيسيتين للنظر في القضايا المتعلقة بتغير المناخ وقد كانتا فعاليتين في الجمع بين البلدان لمعالجة هذه القضية العالمية بشكل جماعي. ويجب احترام تقسيم العمل المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ولا بدّ من تجنب الازدواجية في عمل تلك الأدوات. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومرة أخرى، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، تمثل منتديات موثوقة للتصدي للتحديات في مجال التنمية المستدامة والبيئة ككل. والاتحاد الروسي على استعداد لمواصلة العمل الاستباقي مع جميع البلدان في إطار الأشكال المذكورة آنفاً لمواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ.

السيدة فرزير (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): أتقدم بالشكر إلى الإمارات العربية المتحدة على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة

وسأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن إكوادور تؤيد اتباع نهج عملي وبناء في تعزيز تحليل الصلات بين المناخ والأمن التي ذكرها مقدمو الإحاطات في هذه الجلسة، مع مراعاة الأسباب الجذرية للنزاعات على أساس كل حالة على حدة، بغية تعزيز بناء السلام.

السيد نيبزييا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وكيل الأمين العام لأكروا والرئيس سانتوس كالديرون والسيدة قدرتي على بياناتهم. ونشكر دولة الإمارات العربية المتحدة على عملها التحضيري الدؤوب في الفترة التي سبقت الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المنعقد في دبي.

نعتقد أن مناقشة القضايا العالمية التي تواجهها البشرية نتيجة لتغير المناخ تكتسي أهمية أساسية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. بيد أننا نعتقد أننا لا نشدد بما فيه الكفاية، في الأمم المتحدة، على الدور الحاسم لمسائل التنمية المستدامة في مجموعة تدابير منع نشوب النزاعات، وبدلاً من ذلك لا نخص بالذكر سوى المسائل المتعلقة بالمناخ من سياق أوسع نطاقاً.

يعد تعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي ومكافحة عدم المساواة من العناصر الأساسية لبناء مجتمعات قادرة على الصمود يمكنها التكيف بفعالية مع تحديات المناخ. ولا شك في أن تحقيق التنمية المستدامة يسهم في القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع.

ونشدد على أهمية مسألة تمويل المناخ. ونوجّه انتباه المجلس إلى أن البلدان المتقدمة النمو بارعة في تأجيج التهويل بشأن أزمة المناخ. ومن السهل الإدلاء بمثل هذه التصريحات الشعبوية، ولكن عندما تتحول المناقشات في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى قضايا مواضيعية حول التدابير الحقيقية، بما في ذلك التمويل ونقل التكنولوجيا وتدابير التكيف الملموسة والمساهمة في صندوق الخسائر والأضرار الجديد، يختفي كل حماس الدول المانحة بشكل غريب. وبدلاً من مجرد إغراق جميع العمليات والهيئات الممكنة بجدول الأعمال الرائج هذا، نحثّ البلدان المتقدمة النمو على الوفاء أولاً بالتزامها بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لدعم جهودها للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

فيها. فعلى سبيل المثال، غالبا ما يتعذر الوصول إلى الطرق بسبب الفيضانات الشديدة أو الجفاف، مما يؤثر على تنقل البعثات وعملياتها. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تظل مالطة تؤيد تعزيز ولايات بعثات الأمم المتحدة من خلال تقييم المخاطر المتصلة بالمناخ وإدارتها، مع استكمالها بنهج مراعية للمنظور الجنساني والعمر.

إن نشر مستشارين لشؤون المناخ والسلام والأمن في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أمر حاسم في فهم التفاعل مع المناخ في البلدان والمناطق التي يخدمونها. وتظل آلية الأمم المتحدة للأمن المناخي أيضا أداة مركزية في جهودنا.

لقد أبقت مالطة خطاب المناخ والسلام والأمن في صميم أولوياتها في المجلس. ومناقشتنا المفتوحة بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر (انظر S/PV.9260) التي جرت خلال رئاستنا دليل على دعم وفود عديدة للتصدي للتحديات الأمنية التي يشكلها تغير المناخ. ويمكن أن تكون لهذه التحديات عواقب مدمرة على الهياكل الأساسية للبلدان وسبل عيشها وأمنها - وعلى وجودها ذاته.

إن التعهدات المشتركة مؤخرا المتعلقة بالمناخ والسلام والأمن بقيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، جنبا إلى جنب مع بلدي مالطة وسويسرا وموزمبيق وغابون، هي تجسيد لالتزامنا المستمر بالتركيز على الآثار المناخية على السلام والأمن. ونثق بأن هذه التعهدات يمكن أن تكون بمثابة توجيه لأعضاء المجلس الحاليين والمستقبليين في كفالة استمرار هذا الخطاب.

في الختام، لا تزال مالطة مقتنعة بأن الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن تستحق اهتمام مجلس الأمن وعمله. إن معالجة المجلس لهذه المسائل لا يحول الاهتمام بأي حال من الأحوال عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو الهيئات الأخرى ذات الصلة، بل يكملها ويعزز أدوارها المتميزة.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الإمارات العربية المتحدة على عقد هذه الجلسة بوصفها جهدا حقيقيا لإبقاء هذه المسألة

المهمة. أنقدم أيضا بالشكر لوكيل الأمين العام لأكروا والرئيس السابق سانتوس كالديرون والسيدة قدرى على إحاطاتهم المهمة.

لا نزال نؤمن إيماننا راسخا بأن تغير المناخ مسألة وجودية يجب معالجتها بطريقة شاملة. وكما ذكر الأمين العام، لا يمكن تجاهل الصلة بين المناخ والسلام والأمن أو التقليل من شأنها. والواقع أن تغير المناخ عامل مفاقم لعدم الاستقرار والنزاع والإرهاب. وهذا يبين بوضوح كيف أن التحديات المتعددة الأبعاد التي يشكلها تغير المناخ واضحة ومتعددة الجوانب وبعيدة المدى. وتظهر الأدلة العلمية القوية أنه إذا تركت المخاطر المتعلقة بالأمن المناخي دون رادع، فقد تؤدي إلى عواقب مدمرة. لذلك، تتطلب هذه الأدلة تغييرا في النموذج، حيث لم يعد بإمكاننا التعامل مع ديناميكيات النزاع وهشاشة المناخ على مسارات منفصلة.

غالبا ما تكون المناطق التي تشهد نزاعات هي الأكثر عرضة للمخاطر المناخية، مع تفاقم عدم الاستقرار بسبب الصدمات المناخية. والدليل على ذلك تدهور الأراضي الزراعية من خلال الفيضانات والجفاف في أجزاء من أفريقيا، وارتفاع منسوب مياه البحر الذي يؤثر على المجتمعات المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة. ولا تزال اتجاهات العنف بين المزارعين والرعاة، وانعدام الأمن الغذائي، والتشريد الجماعي، وعلى نطاق أوسع، تعقيدات كيان الدولة، جزءا من هذا الواقع.

تتأثر النساء والأطفال بشكل غير متناسب، مع اتساع أوجه عدم المساواة عندما يزيد النزوح الجماعي الناجم عن المناخ من خطر الزواج المبكر والقسري وتجنيد الأطفال والعنف والاستغلال الجنسي والجنساني. كما أن نقص المياه والطاقة، الذي عجلت به المخاطر البيئية الناجمة عن آثار الأسلحة الكيميائية والأجهزة المتفجرة، يتقل الأعباء على كاهل النساء والفتيات.

وينبغي لبعثات الأمم المتحدة، في اضطلاعها بولاياتها، أن تزيد من استجابتها للعواقب المناخية والبيئية، لأنها تؤثر على عملياتها على أرض الواقع. وبما أن نصف عمليات الأمم المتحدة للسلام تقع في أفريقيا، وربيعها في الشرق الأوسط، فإن هذه العواقب لا جدال

المامون بسبب سلوكنا. إنه تعطيل شديد وخطير تترتب عليه آثار أمنية خطيرة، ويولد عواقب تصل إلى صميم جدول الأعمال الأمني. ويمكن أن يؤدي ارتفاع منسوب مياه البحر والتصحر والظواهر الجوية المتطرفة إلى تشريد أعداد كبيرة من الناس من ديارهم. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الهجرة، سواء داخل البلدان أو عبر الحدود، مما يجهد النظم الاجتماعية والسياسية. دعونا لا ننسى: إن ارتفاع مستوى سطح البحر بأقل من قدمين وحده من شأنه أن يعرض للخطر بقاء السكان في العديد من جزر المحيط الهادئ.

يمكن أن يساهم تغير المناخ في عدم الاستقرار السياسي والنزاع. وفي المناطق التي تعاني بالفعل من الفقر وضعف الحكم والتوترات العرقية، يمكن للآثار المرتبطة بالمناخ أن تضخم المظالم القائمة. ويمكن أن يؤدي تعطيل سبل العيش وندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي إلى تأجيج الاضطرابات الاجتماعية وزيادة خطر العنف والإرهاب. إن طابع العالم المترابط يعني أن الأحداث في منطقة قد تؤثر على مناطق أخرى.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل غير مبال بالآثار الأمنية المترتبة على المناخ. إن الفشل في إدراك التأثير المدمر العميق للمناخ على المشهد الأمني لن يكون الحل، ولا ينبغي أن يكون تجاهل هذا التهديد الوجودي هو الطريق إلى الأمام. وبالنسبة لنا، لا شك في أنها مسألة أمن جماعي حادة في عالم هش ومتزايد الترابط، بما في ذلك، كما سمعنا، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي لا تزال غير مستعدة وغير مجهزة في مواجهة التحديات المتزايدة.

وأود أيضا أن أشدد على الأثر غير المتناسب لتغير المناخ على النساء والفتيات في مناطق النزاع وخارجها. يجب أن يكون العمل المناخي والبيئي والحد من مخاطر الكوارث مراعيًا للمنظور الجنساني، وأن يقدر النساء والفتيات والشباب ويعزز دورهم كعوامل للتغيير، وأن يتصدى بشكل مباشر للمخاطر التي يواجهونها. وبذلك الروح، انضمت ألبانيا إلى البيان الذي أدلت به صباح اليوم ممثلة الإمارات العربية المتحدة بشأن التعهدات المشتركة فيما يتعلق بالمناخ والسلام

مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن واستكشاف السبل الملموسة للإسهام في تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة أوجه الضعف المتعددة والاحتياجات الإنسانية المتزايدة والتهديدات الأمنية الناجمة عن تغير المناخ.

وأشكر وكيل الأمين العام لأكروا والرئيس سانتوس كالديرون والسيدة قدرى على إحاطاتهم.

في الأسبوع الماضي، كان الدخان الكثيف والخطير من حرائق الغابات الكندية في جميع أنحاء مدينة نيويورك والساحل الشرقي. لقد نبهنا إلى العلاقة بين تغير المناخ وزيادة عدد وشدة حرائق الغابات في جميع أنحاء العالم، وهي إحدى عواقب انهيار المناخ.

يعاني ملايين الأشخاص بالفعل من العواقب المدمرة لتغير المناخ، مع الفيضانات والجفاف والحرارة الخانقة. في العام الماضي، الذي صنف من بين الأشد حرارة على الإطلاق، قدرت منظمة الصحة العالمية أن أوروبا، وهي واحدة من أكثر المناطق تقدما في العالم، شهدت 15 000 حالة وفاة مرتبطة بالحرارة، مقارنة بـ 6 701 حالة وفاة على مستوى العالم بسبب الهجمات الإرهابية. إن الملايين في جميع أنحاء العالم يفقدون حياتهم. ويتسبب تغير المناخ بالفعل في المجاعة والنزوح والقلق وعدم الاستقرار. ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم المظالم وزيادة خطر انعدام الأمن والنزاع العنيف عندما تتفاعل آثاره مع الضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتفاقم أوجه الضعف.

لقد اعتدنا في هذه القاعة على مناقشة طائفة من التهديدات في مختلف البلدان ومختلف أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن تغير المناخ هو التهديد الوجودي الأكبر لاستمرار بقائنا على هذا الكوكب. إنه يضرب بالفعل بعض المناطق بقوة، لكنه لا يتوقف عند أي حدود، ولن يستثني أي ركن من أركان المعمورة.

وعلى الرغم من أجراس الإنذار التي تدق باستمرار، لا يوجد حتى الآن اتفاق على ضرورة أن يتصدى مجلس الأمن لتغير المناخ وأثره على أمننا. وهذه ليست مجرد مشكلة بيئية، كما أنها ليست مجرد مسألة إنمائية. ويخبرنا العلم أن هذا ليس خطرا متكررا. بل نحن البشر

يكون المجلس في وضع يمكنه من تقييم أثر تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين وتوقعه ومنعه على نحو أفضل وعلى استخلاص جميع الاستنتاجات ذات الصلة حتى تتمكن الأمم المتحدة من اتخاذ إجراءات على أرض الواقع.

ولذلك، أود أن أقدم بثلاثة مقترحات.

أولاً، يجب إبلاغ المجلس بالتفصيل بتأثير أزمات المناخ في المناطق الأكثر ضعفاً. ولذلك، ندعو الممثلين الخاصين إلى تزويدنا بمعلومات دقيقة خلال إحاطاتهم وتقديم توصيات لاتخاذ إجراءات محددة الأهداف في مناطق معينة، ولا سيما أفريقيا، حيث تتبلور مبادرات طموحة مثل "الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل".

ثانياً، يجب على المجلس أن يشدد بقدر أكبر على الوقاية من المخاطر. ويجب أن نعزز ولايات بعثات الأمم المتحدة حتى تتمكن من دعم أكثر البلدان ضعفاً في تقييم المخاطر وإدارتها. ويجب أيضاً تشجيع البعثات على تحديد إجراءات ملموسة، مثلما فعل الممثل الخاص لجنوب السودان، على سبيل المثال، باقتراحه جعل النيل طريقاً منزوع السلاح ودُخراً مشتركاً.

ثالثاً، يجب أن نواصل دعم عمل الأمم المتحدة على أرض الواقع. ويؤدي مستشارو المناخ والسلام والأمن المنتشرون في بعثات الأمم المتحدة دوراً مفيداً بشكل خاص. فهم يساعدون البلدان في بناء قدراتها على تقييم المخاطر وإدارتها ويعملون على تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية. وفرنسا في حالة تعبئة لتحقيق تلك الغاية، لا سيما دعماً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. كما أن بلدانا أوروبية أخرى في حالة تعبئة. ويجب علينا جميعاً أن نعمل معاً في ذلك الاتجاه.

ونشجع أيضاً الأمم المتحدة، بالاشتراك مع البلدان المساهمة بقوات، على متابعة تنفيذ الاستراتيجيات البيئية في إطار عمليات حفظ السلام نفسها، بما في ذلك من خلال تعبئة مصادر الطاقة المتجددة.

وندعو الدول الأعضاء إلى الانضمام لهذا الجهد الجماعي بالتوقيع على آلية الأمن المناخي، التي تهدف إلى المساعدة على

والأمن، بالنيابة عن الإمارات العربية المتحدة وسويسرا وغابون ومالطة وموزامبيق.

لقد حُدِّدت الأهداف، وخريطة الطريق واضحة: يجب أن يظل العالم متحداً في الجهود الرامية إلى الحد من انبعاثات الكربون؛ ويتعين علينا تحديد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام 2050؛ وعلينا إبقاء الاحترار في حدود 1.5 درجة مئوية؛ وعلينا زيادة التمويل. وهذا هو السبيل. وهذا هو طوق نجاتنا.

ويتطلب الطابع الملح لأزمة المناخ منا أن نلتف حول قضية مشتركة، متجاوزين الانقسامات السياسية والاختلافات الحزبية. فالمخاطر التي يشكلها تغير المناخ على السلام والأمن والرخاء والرفاه متعددة ويتطلب حجم التحديات وطابعها الملح اتخاذ إجراءات الآن.

وعلى نحو ما قال الوزير كيري في وقت سابق، وبعبارة واضحة، يتعلق الأمر بالوفاء بالوعود، مع قيام الجميع بدورهم. قد نختار مواصلة النقاش فيما بيننا وتأجيل مواجهة هذه المشكلة، ولكن الثمن الذي سندفعه سيكون أكبر بكل تأكيد، خاصة بالنسبة لأطفالنا والأجيال القادمة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام والرئيس سانتوس كالديرون والسيدة قدرتي على إحاطاتهم.

قليل مراراً وتكراراً إن تغير المناخ من عوامل النفاقم في سياق الهاشنة. فهناك 12 بلداً من بين أشد البلدان تأثراً بتغير المناخ ضمن البلدان العشرين الأكثر تضرراً من النزاعات. وتنبهنا تلك البلدان بانتظام إلى تأثير تغير المناخ على أمنها.

ومع ذلك، لا نزال بعيدين عن بلوغ الهدف الذي حددناه لأنفسنا في عام 2009، في قرار الجمعية العامة 281/63، الذي دعا الأمم المتحدة إلى مضاعفة الجهود للتصدي لأثر تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين.

لم يعد الوقت وقت الكلام، بل وقت العمل، لا سيما في هذا المحفل. وذلك يتطلب تعبئة المجلس على نحو كامل. ويجب أن

وتعتقد اليابان أيضا أنه ينبغي للمجلس أن يعمق المناقشات بشأن سيادة القانون لأن ذلك يكفل الشفافية والإنصاف بين الناس والمجتمعات. وإذا أخذنا ارتفاع مستوى سطح البحر كمثال، فإن الاستقرار القانوني والقدرة على التنبؤ هما الأساس الضروري، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية الأفريقية التي تواجه أوجه عدم يقين متعددة بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. وفي هذا السياق، وعلى نحو ما أوضح رئيس الوزراء كيشيدا في الخطة الجديدة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة، في آذار/مارس، تكرر اليابان تأكيد موقفها القائل بأنه يجوز للبلدان الساحلية أن تحافظ على خطوط الأساس والمناطق البحرية القائمة المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على الرغم من انحسار السواحل الناجم عن تغير المناخ.

ومن جانبها، ستواصل اليابان تقديم المساعدة في تعزيز قدرة الفئات الضعيفة على التكيف مع تغير المناخ. وفي ظل رئاسة اليابان، أكد قادة مجموعة الدول السبع من جديد، خلال قمة هيروشيما في الشهر الماضي، التزامهم بتعبئة ما يصل إلى 600 بليون دولار لتمويل إنشاء هياكل أساسية جيدة من خلال "الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار العالميين" لمواجهة التحديات، بما في ذلك تغير المناخ. ومن بين المشاريع العديدة المنفذة في إطار الشراكة، ندعم بناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف تحسين قدرة بنيتها التحتية على التكيف مع تغير المناخ ومخاطر الكوارث. كما أطلقت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي "مرفق تسريع القدرة على الصمود أمام تغير المناخ والمجتمع المستدام" بميزانية تصل إلى 1.5 بليون دولار لتمويل مشاريع البنية التحتية التي تنفذها الكيانات العامة والخاصة والتي تعجل بالإجراءات المتعلقة بالمناخ.

في الختام، وكما أشار الرئيس السابق لكولومبيا، فإن صنع السلام مع الطبيعة والتصالح معها يشكلان تحديا ملحا يتعين علينا جميعا التصدي له. وهناك حاجة إلى إرادة سياسية قوية للقيام بذلك، كما ذكرت السيدة قدي. ولا نملك ترف إضاعة وقتنا في توجيه أصابع

إدماج تأثير تغير المناخ في سياق معالجة قضايا السلام والأمن. وفرنسا ملتزمة بذلك من خلال رئاستها المشتركة، إلى جانب ألمانيا، للجنة التوجيهية للآلية.

ومن ثم، يجب أن نعمل معا، دون تأخير، في تلك الاتجاهات الثلاثة. إن الكوكب لن ينتظرنا.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الإمارات العربية المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. كما أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والرئيس السابق سانتوس كالديرون والسيدة قدي على إسهاماتهم القيمة.

يشكل تغير المناخ تهديدا وشيكا وخطيرا لجميع البلدان بطرق مختلفة. فعلى سبيل المثال، يهدد ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ وجود الدول الجزرية الصغيرة النامية في حد ذاته. وفي أفريقيا، تؤدي الفيضانات الهائلة والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي، على سبيل المثال لا الحصر، إلى إشعال النزاعات وتفاقمها، كما أقر المجلس.

وأيا كانت الآثار، فإن تغير المناخ يضاعف خطر النزاعات، وتجعل هذه النزاعات، بدورها، الدول أكثر عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ. وتعتقد اليابان أنه بغية كسر تلك الحلقة المفرغة، ينبغي لمجلس الأمن أن يعالج مسألة الأمن المناخي بشكل مباشر.

إن تخفيف الآثار والتكيف هما الإجراءان الرئيسيان اللذان يتعين اتخاذهما من أجل المساعدة في تقليل المخاطر وكسر الحلقة المفرغة من ردود الفعل. وتعزيز قدرة البلدان على الصمود وبالتالي تسريع التنمية القوية على المدى الطويل أمر أساسي. ويجب على المجلس أن ينسق ويتعاون بشكل كلي مع جميع أصحاب المصلحة في منظومة الأمم المتحدة وخارجها، مثل لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنسقين المقيمين والمؤسسات المالية الدولية. وقد دعت اليابان باستمرار، على وجه الخصوص، إلى زيادة الاتصال بين المجلس ولجنة بناء السلام.

منطقتنا، لأن ساحات القتال لا تسفر سوى عن الجرحى والقتلى. ويجب أن ينطلق الحل دائما من طاولة المفاوضات.

ولهذا السبب نقدر جميع الجهود التي تبذلها جميع الدول، بما فيها بلدكم، سيدي الرئيس، المستعد للتدخل من أجل إحلال السلام. وعلينا أيضا أن نفهم، للأسف، أن خطاب الحرب حاليا صاخب وخطاب السلام يكاد لا يسمع، على الرغم من أنني لا زالت أعتقد أن الأغلبية العالمية تود أن ترى إحلال السلام. لذلك لقد حان الوقت للمجاهرة ورفع أصواتنا، حتى يمكن سماع أصوات الأغلبية العالمية المؤيدة للسلام بصوت عال وواضح.

حتى قبل اندلاع الحرب في منطقتنا في شباط/فبراير 2022، كنا نعيش بالفعل في عصر التهديدات الملحة والمخاطر الناتجة عن تسارع وتيرة تغير المناخ وقضية الهجرة المتفاقمة وأخطر تهديد للإرهاب شهده العالم على الإطلاق. وقد أسفرت المخاطر الثلاثة عن حلقة مفرغة. والآن، علاوة على تلك التهديدات - تغير المناخ والإرهاب والهجرة - خلفت الحرب حلقة مفرغة مروعة أخرى. نتيجة للحرب، انخفضت صادرات الحبوب من البلدان التي تعاني من حالة حرب، مما أدى إلى زعزعة استقرار المناطق الهشة بالفعل حيث فتحت الإمدادات الغذائية غير المستقرة المجال أمام الأيديولوجيات المتطرفة. وعندما تنتشر الأيديولوجيات المتطرفة، يتصاعد خطر الإرهاب. ونتيجة لذلك، نواجه الآن أخطر تهديد للإرهاب على الإطلاق، على الصعيد العالمي. وهذا أحد الأسباب الجذرية الرئيسية للهجرة، ونعلم جميعا أن موجات الهجرة الجماعية تمنح الإرهابيين فرصة للتخفي وسط الموجات وارتكاب هجمات في جميع أنحاء العالم. ونحن في بلدي نعرف ذلك جيدا، نظرا لموقعنا الجغرافي الخاص جدا. أوكرانيا جارتنا من الناحية الشرقية، حيث تجري الحرب، وقد قدم أكثر من مليون لاجئ من هناك حتى الآن. وحدودنا الجنوبية هي أساسا نهاية لطريق الهجرة في غرب البلقان، وهو حاليا أكثر الطرق نشاطا، على الصعيد العالمي. كان علينا أن نوقف 270 000 من المهاجرين غير الشرعيين هناك في العام الماضي.

الاتهام إلى الآخرين وتحميل الآخرين المسؤولية أيا كانت الدوافع. ولا نملك ترف إضاعة وقتنا في التشكيك في الأدلة العلمية التي تثبت وجود علاقة سببية بنسبة 100 في المائة بين المناخ والأمن، فيما تحدث الأضرار حاليا على أرض الواقع. وتكرر اليابان تأكيد التزامها بمواصلة الجهود وتكثيفها لمواجهة هذا التحدي العالمي، بالتعاون مع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء والمؤسسات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد سيارتو (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن تقديرنا واحترامنا الكبير لدولة الإمارات العربية المتحدة، ليس لعقد جلسة اليوم المهمة بشأن المسألة الملحة جدا المتمثلة في العلاقة بين السلام والأمن والمسائل البيئية فحسب، بل أيضا لأن الإمارات العربية المتحدة ما فتئت تعزز الأغلبية المؤازرة للسلام في العالم وموقفها المؤيد للسلام وجهودها لإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة. وهذا أمر بالغ الأهمية من منظور بلدي، الذي يقع قريبا من حرب مستمرة. صحيح إنها حرب إقليمية، لكنها حرب ذات آثار عالمية ويزداد فيها خطر التصعيد مع مرور كل يوم. وكلما طال أمد الحرب، زاد عدد الأشخاص الذين سيقضون حقهم فيها.

إننا نعيش في منطقة تلك الحرب، ونعلم جميعا أنه إذا حدث تصعيد، سيمتد تأثيره ليشمل الجوار الجغرافي أولا، ولن يشمل آلاف الكيلومترات. وأنا أتكلم أيضا باسم أمة يموت مواطنوها في هذه الحرب، ولا نريد أن يموت المزيد في هذا النزاع. ولذلك، نعتقد أن هدف المجتمع الدولي وواجبه يجب أن يكون إنقاذ أرواح الناس، والسبيل الوحيد للقيام بذلك هو من خلال إحلال السلام، والذي يعني إنهاء الحرب. ولذلك، تحت هنغاريا على وقف فوري لإطلاق النار، لأن ذلك من شأنه أن يمنح فرصة لإجراء محادثات السلام، ومع محادثات السلام يتجدد الأمل في إبرام اتفاق سلام. نحن جميعا على يقين من أنه لا توجد حلول في ساحة المعركة لأي حروب، بما في ذلك الحرب المندلعة في

إن تغير المناخ سيتسبب في تحديدات غير مسبقة لأننا كدول ومجتمعات وأفراد. لا توجد دولة في العالم بمنأى عن عواقب تغير المناخ. لقد أصبحت الكوارث المرتبطة بالمناخ أكثر تواترا وتزداد شدتها بمرور الوقت. وستؤثر تلك الآثار وغيرها من الآثار غير المباشرة على المصالح الأمنية للدول الأعضاء بطرق عديدة، لا نفهم بعد بعضها بشكل كامل. لكننا ندرك أن تغير المناخ يشكل عاملا مضاعفا للخطر، ويؤدي إلى تفاقم المخاطر الأمنية القائمة بالفعل. ولا يمكن فصل ارتفاع منسوب مياه البحر، والاحترار القطبي، والطقس الذي لا يمكن التنبؤ به على نحو متزايد، عن آثارها على الحالة الأمنية. وقد رأينا ذلك في منطقة الساحل، على سبيل المثال، حيث تفاقم زيادة الضغوط على الموارد التوترات والنزاعات القائمة.

وللاستجابة للتحديات الناشئة الناجمة عن تغير المناخ، نحتاج بشكل جماعي إلى تقييم وفهم آثاره الأمنية بشكل أفضل، بما في ذلك كيفية تأثيره على الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات وحفظ السلام المستدام وآثاره المحددة على النساء والشباب والسكان الأصليين. وقد سجلت دروس قيمة بالفعل في بعض عمليات الأمم المتحدة للسلام، ولكنها لن تصبح قيمة إلا إذا استطعنا تشاطرها. كما قد يتعين تكييف النجاحات التي تحققت في مجالي المرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن لمكافحة آثار محددة لتغير المناخ.

وينبغي للمجلس أن يواصل الضغط من أجل تحسين إدماج مخاطر المناخ في ولايات حفظ السلام وممارساته. وتحتاج الأمم المتحدة أيضا إلى قياس وتقييم كيفية تأثير مختلف أشكال المساعدة والتدخل، مثل دعم التكيف والقدرة على الصمود، على النتائج الأمنية. وينبغي لنا تبادل أفضل الممارسات والتدخلات السياسية من خلال منابر متعددة الأطراف مثل آلية الأمن المناخي، وصندوق بناء السلام، ومبادرة المناخ من أجل السلام، التي تتشارك قيادتها ألمانيا ومجموعة الدول السبع. ويجب أن يكون بناء التفاهم وتشاطر تلك الدروس المستفادة وتعديل إجراءاتنا وفقا لذلك عملية مستمرة، عملية تساعدنا على كفالة اتخاذ التدابير الوقائية الصحيحة اليوم من أجل تحقيق نتائج أفضل للسلام والأمن غدا.

للأسف، قد تسبب الحرب كوارث طبيعية خطيرة جدا أيضا. كل يوم تستمر فيه الحرب تزداد فرص حدوث كوارث طبيعية أخرى. نعلم جميعا أن أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا تعمل الآن في ظروف بالغة الخطورة. وهذا يغذي التمييز السلبى والهجمات الأيديولوجية ضد الطاقة النووية، التي هي في الواقع سبيل نظيف وآمن ومستدام لتوليد الكهرباء. وبدون الطاقة النووية، من الواضح أن معركتنا ضد تغير المناخ لصالح حماية البيئة ليس لديها فرصة للنجاح.

في الختام، إن الحرب في أوكرانيا، وضغط الهجرة المتزايد، وأخطر تهديد للإرهاب شهده العالم على الإطلاق، والتحديات الجسيمة المقبلة فيما يتعلق بالكفاح من أجل حماية البيئة ومكافحة تغير المناخ على صعيد العالم تؤدي إلى حلقة مفرغة رهيبية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد جهوده لكسر هذه الحلقة المفرغة. وإن لم نتمكن من القيام بذلك، فقد ينتهي بنا الأمر بسهولة إلى أزمة غير قابلة للحل على الإطلاق.

أشكركم مرة أخرى، السيد الرئيس، وأشكر حكومة بلدكم، ولا سيما وزير الخارجية، على عقد مناقشة مجلس الأمن المفتوحة اليوم بشأن مسألة بالغة الأهمية والإلحاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كندا.

السيدة ستيفارت (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب مجلس الأمن بالنيابة عن أستراليا، وكندا، ونيوزيلندا بشأن المسألة الخطيرة المتعلقة بتغير المناخ وآثاره الحالية والمتوقعة على السلم والأمن العالميين.

بالنيابة عن حكوماتنا الثلاث، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزامنا بالمشاركة البناءة والتعاونية مع دولة الإمارات العربية المتحدة في دورها كرئيس مقبل للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. نحن نتشارك التزاما راسخا بالمشاركة متعددة الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد، ونتطلع حقا إلى مواصلة العمل مع دولة الإمارات العربية المتحدة لضمان نتائج ناجحة للدورة الثامنة والعشرين.

على اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، منذ عام 2018، اعترفت سياسة الدفاع النيوزيلندية رسمياً بأهمية تغير المناخ بوصفه أحد أهم اتجاهين على المدى الطويل يؤثران على أمن نيوزيلندا. وفي مواجهة التهديد المشترك للبشرية الذي يمثلته تغير المناخ، يجب أن نعزز التعاون أكثر من أي وقت مضى إذا أردنا أن نحافظ على سلامة وأمن سكاننا. وسيتطلب النجاح تغييراً تحويلياً في مؤسساتنا، بما في ذلك التزامات إنسانية وإنمائية ودفاعية وأمنية والتزامات فيما يتعلق ببناء السلام. وسيتطلب ذلك استثمارات كبيرة، وقيادة مركزية، وأخيراً، تقانياً حقيقياً في العمل التعاوني. وآمل أن تدفعنا هذه المناقشة جميعاً إلى اعتماد هذه النظرة المشتركة والمشاركة في مكافحة هذا التحدي غير المسبوق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أود، في البداية، أن أهنئكم، السيد الرئيس، نيابة عن المجموعة العربية في نيويورك، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الجاري. وأعرب عن التقدير لوفد دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على عقد الجلسة وحسن تمثيله للمصالح العربية في المجلس. كما أشكر كل مقدمي الإحاطات، السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والسيد خوان مانويل سانتوس كالديرون رئيس كولومبيا الأسبق، وزميلتنا السيدة سلمي قدرى، خبيرة شؤون المناخ والسلام والأمن في المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

يُعد تغير المناخ أحد أكبر المخاطر التي تواجه عالمنا اليوم، كما تشير التقارير إلى مساهمة تغير المناخ في زيادة حدة الصراعات، ومن ثم يتعين على المجتمع الدولي تناول تغير المناخ في إطار متكامل يتضمن العلاقة مع السلم والأمن، حيث تسهم التداعيات السلبية لتغير المناخ في تأجيج الصراعات والنزاعات وزيادة أعداد النازحين في العديد من المناطق، على غرار منطقة الساحل والقرن الأفريقي ودارفور نتيجة الصراع على الموارد الطبيعية وتوالي موجات الجفاف وندرت المياه، وهو ما يؤثر على أمن واستقرار المنطقتين العربية والأفريقية.

ولذلك فإن كندا، مع زملائها من حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي، ستنشئ مركزاً جديداً للتميز معني بتغير المناخ والأمن في مونتريال في عام 2023 لتحقيق فهم أفضل للتحديات الأمنية المرتبطة بتغير المناخ ومعالجتها بشكل أفضل. وتنتظر كندا و 11 دولة أخرى من الدول المؤسسة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الأعضاء في مركز التميز، إلى إطلاق المركز الجديد باعتباره فرصة فريدة ومبتكرة للناتو وحلفائه للمساعدة في إنهاء التفوق فيما يتعلق بالعمل المناخي عبر نطاق الصلة بين السلام والأمن، والتنمية، والعمل الإنساني على الصعيد العالمي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن المركز سيوفر منبراً جديداً لتحسين تنسيق الجهود على نطاق تلك الصلة الثلاثية، بهدف التصدي بشكل أفضل لقابلية التأثير بالمناخ وزيادة القدرة على الصمود في البلدان الأكثر تأثراً بتغير المناخ.

وتلتزم أستراليا بتعزيز تعاونها مع بلدان المحيطين الهندي والهادئ للنهوض بالتعاون في مجالات تغير المناخ والأمن والحوكمة الرشيدة وإدارة الكوارث والصحة والقدرة على الصمود. فعلى سبيل المثال، تدعم شراكة أستراليا والمحيط الهادئ المتعلقة بالمناخ استثمارات المعونة الأسترالية في جميع أنحاء المحيط الهادئ لتكون مراعية لمخاطر المناخ والكوارث. وبالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يدعم البرنامج المتعلق بقدرة المرأة على مواجهة الكوارث تولي المرأة للقيادة في جهود الحد من آثار تغير المناخ والكوارث.

وتلتزم نيوزيلندا بدعم منطقة المحيط الهادئ في بناء القدرة على الصمود وتحسين الأمن في مواجهة تغير المناخ. وتوجه استراتيجية نيوزيلندا الدولية للتمويل المناخي - Tuia te Waka a Kiwa - تنفيذ التزام نيوزيلندا الدولي بتمويل العمل المناخي الدولي بقيمة 1,3 بليون دولار للفترة من 2022 إلى 2025. وسيُخصص ما لا يقل عن 50 في المائة من ذلك التمويل للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ، وسيستهدف 50 في المائة على الأقل منه التكيف. وستعزز مبادرات نيوزيلندا للتمويل المناخي القدرة على الصمود والتكيف مع آثار تغير المناخ وتعزز إجراءات التخفيف الطموحة وتحسن القدرة المؤسسية

تعمل المجموعة العربية على دعم الجهود الدولية للحد من مخاطر تغير المناخ، وهو ما تجسد في استضافة مدينة شرم الشيخ للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خلال عام 2022 ونجاح المؤتمر في اعتماد مخرجات هامة اتصالاً بتطلعات الدول النامية، أبرزها القرار التاريخي بإنشاء صندوق الخسائر والأضرار. كما تستضيف الإمارات العربية المتحدة في مدينة دبي الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في عام 2023، حيث تتطلع المجموعة العربية إلى اعتماد المؤتمر قرارات تساهم في الاستجابة للتداعيات السلبية لتغير المناخ. وتشيد المجموعة العربية بالتعاون الوثيق بين الرئاسة المصرية والإماراتية لضمان الانتقال السلس بينهما.

كما تثمن المجموعة كافة المبادرات ذات الصلة، لا سيما مبادرة المملكة العربية السعودية الشقيقة للشرق الأوسط الأخضر، وكذلك مبادرة الرئاسة المصرية للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف بشأن الاستجابات المناخية لاستدامة السلام التي تهدف إلى ضمان مساهمة الاستجابات المناخية المتكاملة في السلام والتنمية المستدامين بما يتماشى مع الملكية الوطنية وخصوصية السياق.

وتؤكد المجموعة العربية إعادة التأكيد على أهمية التعامل مع ملف تغير المناخ بشكل متكامل يساهم في إيجاد الحلول الجذرية لهذا التحدي الوجودي. كما تؤكد المجموعة انخراطها بشكل فعال في كافة المحافل والاجتماعات الدولية التي تساهم في الاستجابة إلى التداعيات ذات الصلة، مع الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة وأمن واستقرار ورخاء كافة الدول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندترسي (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، وهي مجموعة واسعة ومتنوعة تضم 66 عضواً من جميع مناطق العالم.

إن مجموعة الأصدقاء يوحدنا شاغل مشترك، وهو أن تغير المناخ هو التحدي الحاسم في عصرنا. فهو يهدد بشكل متزايد سبل

وتؤكد المجموعة العربية أهمية تعزيز العمل الدولي المشترك لمواجهة هذه التحديات. وأود في هذا الصدد الإشارة إلى ما يلي:

أولاً، تشير تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن الدول النامية هي الأكثر عرضة للتداعيات السلبية لتغير المناخ التي تتضمن موجات الجفاف وتحديات ندرة المياه وارتفاع منسوب سطح البحر والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي وحرائق غابات. وتجدر الإشارة إلى معاناة ما يقرب من 2.5 بليون نسمة في العالم من ندرة المياه. ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم بحلول عام 2050. كما يعيش حوالي 90 في المائة من مواطني الدول العربية في دول تعاني من ندرة المياه، وهو ما يضع ضغوطاً متزايدة على الأمن المائي العربي ويمثل تحدياً أيضاً لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

ثانياً، يشير تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى أن احتياجات الدول النامية لتنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً تصل إلى حوالي 5,6 تريليون دولار حتى عام 2030.

ثالثاً، كما تشير تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن تكاليف مشروعات التكيف في الدول النامية تصل إلى ما يربو على 300 بليون دولار حتى عام 2030.

ومن ثم، تؤكد المجموعة العربية أن معالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ والتكيف مع آثاره الكارثية سيساهمان بقوة في تقليل تحديات السلام والأمن، التي يمكن أن تنشأ عن الآثار المدمرة لتغير المناخ. ولن يكون هذا ممكناً ما لم يتم الوفاء بالالتزامات المالية من الدول المتقدمة إزاء الدول النامية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لا سيما ما يتصل بالوفاء بمبلغ 100 بليون دولار المستهدف سنوياً. ويجب أن يكون التمويل الميسر جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية المقدمة إلى الدول النامية. كما يظل تحقيق هدف مالي جديد محدد الكم من قواعد 100 بليون دولار بحلول عام 2025 أولوية نحتاج جميعاً للتعاون معاً لتحقيقها. كما نؤيد دعوات الأمين العام لتخصيص 50 في المائة من تمويل المناخ للتكيف والصمود، بما يساهم في قدرتنا على التعامل مع الآثار المدمرة لتغير المناخ.

والاستقرار، مثل جزر المحيط الهادئ ومنطقة الساحل وآسيا الوسطى، مشجعة للغاية، لأن المناقشات قد بدأت بمبادرة من البلدان المتضررة وأثارت تحديات وفرصا تعكس واقعها المعاش. وسيستفيد عمل مجلس الأمن كثيرا من النظر في نتائج تلك الاجتماعات والاجتماعات المقبلة للجنة بناء السلام بشأن هذه المسألة، ويمكن للمجلس أن يتلقاها من خلال المشورة الخطية للجنة.

ولمجلس الأمن دور حاسم يؤديه، نظرا لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وترحب مجموعة الأصدقاء بالتقدم المحرز في ذلك الصدد، بما في ذلك من خلال الاعتراف المتزايد بآثار تغير المناخ عندما ينظر المجلس في ولايات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وقد أثبت فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن، المؤلف من أعضاء المجلس، أهميته الحاسمة في توجيه عمل المجلس. وتحيط مجموعة الأصدقاء علما كذلك بقيادة بعض أعضاء مجلس الأمن المنتخبين - الإمارات العربية المتحدة وسويسرا ومالطة وموزامبيق - في وضع تعهد مشترك بمعالجة مسائل المناخ والأمن في مجلس الأمن على نحو متسق.

وعلى الرغم من أن تلك خطوات في الاتجاه الصحيح، لا بد من عمل المزيد، بما في ذلك داخل مجلس الأمن. وقد دعا فريق الأصدقاء المجلس مرارا وتكرارا إلى استحداث أدوات محددة لتمكين الأمم المتحدة من القيام بدورها في منع وحل النزاعات التي تحركها، جزئيا على الأقل، آثار تغير المناخ. وندعو إلى النظر في اتخاذ إجراءات محددة وملموسة. ويشمل ذلك تقديم الأمين العام تقارير منتظمة عن الآثار الضارة لتغير المناخ على السلام والأمن، وتعيين الأمين العام ممثلا خاصا معنيا بالمناخ والسلام والأمن يمكنه تعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بغية تحسين قدرة المنظمة على التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجلس أن يستفيد من نظم الإنذار المبكر المتصلة بالمناخ التي تشمل أيضا منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام. وحسب الاقتضاء، ينبغي أن ندمج باستمرار

العيش والنظم الإيكولوجية والتنمية المستدامة والرخاء والاستقرار، مما يشكل تحديا خطيرا للسلام والأمن البشري. ولذلك، فإننا ممتنون لدولة الإمارات العربية المتحدة على عقد مناقشة اليوم الهامة والحسنة التوقيت.

وفي الوقت الذي نتكلم فيه الآن، يجتمع زملاؤنا في المجتمع العالمي في بون للتحضير لمفاوضات المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) بهدف التوصل إلى نتائج جوهرية تشد الحاجة إليها في مكافحة أزمة المناخ. ولكي يكون COP28 في دبي ناجحا ويتخذ تدابير جريئة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، من الأهمية بمكان أن نرفع جميعنا طموحاتنا بشأن العمل المناخي لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس.

إن الإبقاء على زيادة الاحترار تحت حد 1.5 درجة مئوية أمر بالغ الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقليل الاحترار في المستقبل سيقطل من خطر إثارة نقاط التحول والتحديات المرتبطة بها. ولكن ذلك لا يعكس سوى جزء من التحدي الذي ينتظرنا. فيجب علينا أن نقر بأنه لم يعد بإمكاننا منع جميع الآثار السلبية لتغير المناخ. وفي السياقات الهشة على وجه الخصوص، تعمل هذه الآثار كمضاعفات للمخاطر. ولهذا السبب يجب علينا أيضا أن نستثمر في تدابير التكيف لبناء القدرة على الصمود في أوقات تغير المناخ. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تتصدى لذلك التحدي المعقد في جميع المحافل ذات الصلة وفي إطار جميع الولايات ذات الصلة، وتقوم المنظمة بالفعل بعمل هام في ذلك الصدد. وآلية الأمن المناخي مثال رئيسي على التعاون فيما بين الوكالات، حيث تعزز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تحليل ومعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ على السلام والأمن. ونحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم الآلية والمشاركة فيها.

إن الاجتماعات التي عقدتها لجنة بناء السلام مؤخرا بشأن سياقات إقليمية محددة حيث يؤثر تغير المناخ تأثيرا مباشرا على الأمن

مخاطر المناخ في ولايات جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ذات الصلة. وقد أثبت مستشارو المناخ والسلام والأمن إنهم أداة مفيدة، حيث يقدمون الخبرة والمشورة المستنيرة للتوصل إلى حلول شاملة. وينبغي للمجلس أن يحدث جميع بعثات الأمم المتحدة، ولا سيما بعثات حفظ السلام، على تحسين أثرها البيئي وزيادة إجراءاتها المتعلقة بالإدارة البيئية. وهناك توافق واسع في الآراء بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يشير أيضا إلى المخاطر المتصلة بتغير المناخ في حالات قطرية أو إقليمية محددة. ولذلك من المهم أن يضمن المجلس الاعتماد السريع للبيانات الرئاسية بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، اللذين لم يصدرا منذ عام 2019 (S/PRST/2019/10) و 2021 (S/PRST/2021/16)، على التوالي. وهذا يتفق أيضا مع رغبات البلدان المعنية.

ويعاني عدد متزايد من البلدان والمجتمعات من انعدام الأمن وعدم الاستقرار نتيجة لتغير المناخ. وتحت مجموعة الأصدقاء مجلس الأمن وأعضاءه على الوفاء بالطلبات لاتخاذ إجراءات التي قدمتها تلك البلدان. ونحن على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز التقييم الشامل للمخاطر، وبناء القدرات، والاستجابات التشغيلية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

عُلفت الجلسة الساعة 13/15.